إشكالية

الاستبداد والفساد

في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي



والموقف المطلوب
اليوم من جماعات
الحركة الإسلامية
المعاصرة للمشاركة
البنّاءة في مجال العمل
السياسي في البلاد
العربية والإسلامية

أ. د. عبدالحميد أحمد أبو سليمان

المعهد العالمي للفكر الإسلامي



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِهْرِسُ المُحتَوَيَاتِ

الإهداء ٥

مقدمة ٧

• **أولًا: إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي** ٩

– أمة يدعون إلى الخير ٩

– القرآن شريعة ومفاهيم وقيم عبر الزمان والمكان ١٤

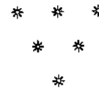
– إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ١٧

– الرؤية المنهجية: رؤية أصالة إسلامية منزهة من داء العجز والمحاكاة ١٩

– الدولة الإسلامية المدنية: دولة حرية وكرامة وعدل وفطرة إنسانية أخلاقية ٤٠

– ترشيد التشريع حماية للحرية ضد قوى الفوضى والتفكك الاجتماعي وتجارات الرذائل ٦٤

• **ثانيًا: الموقف المطلوب اليوم من جماعات الحركات الإسلامية المعاصرة في مجال العمل السياسي في البلاد العربية والإسلامية** ٧٥
- خارطة الطريق ٧٥
- الدعوة والسياسة ٨٢
- الأمة هي الوصي ٨٦
- ماذا تعني أحزاب الجماعات؟ ٩١
- جوهر التجربة التركية درس يُحتذى ٩٧
- الدعوة والتجديد ٩٩
- الفرق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية ١٠٣
السيرة الذاتية للمؤلف ١٠٩



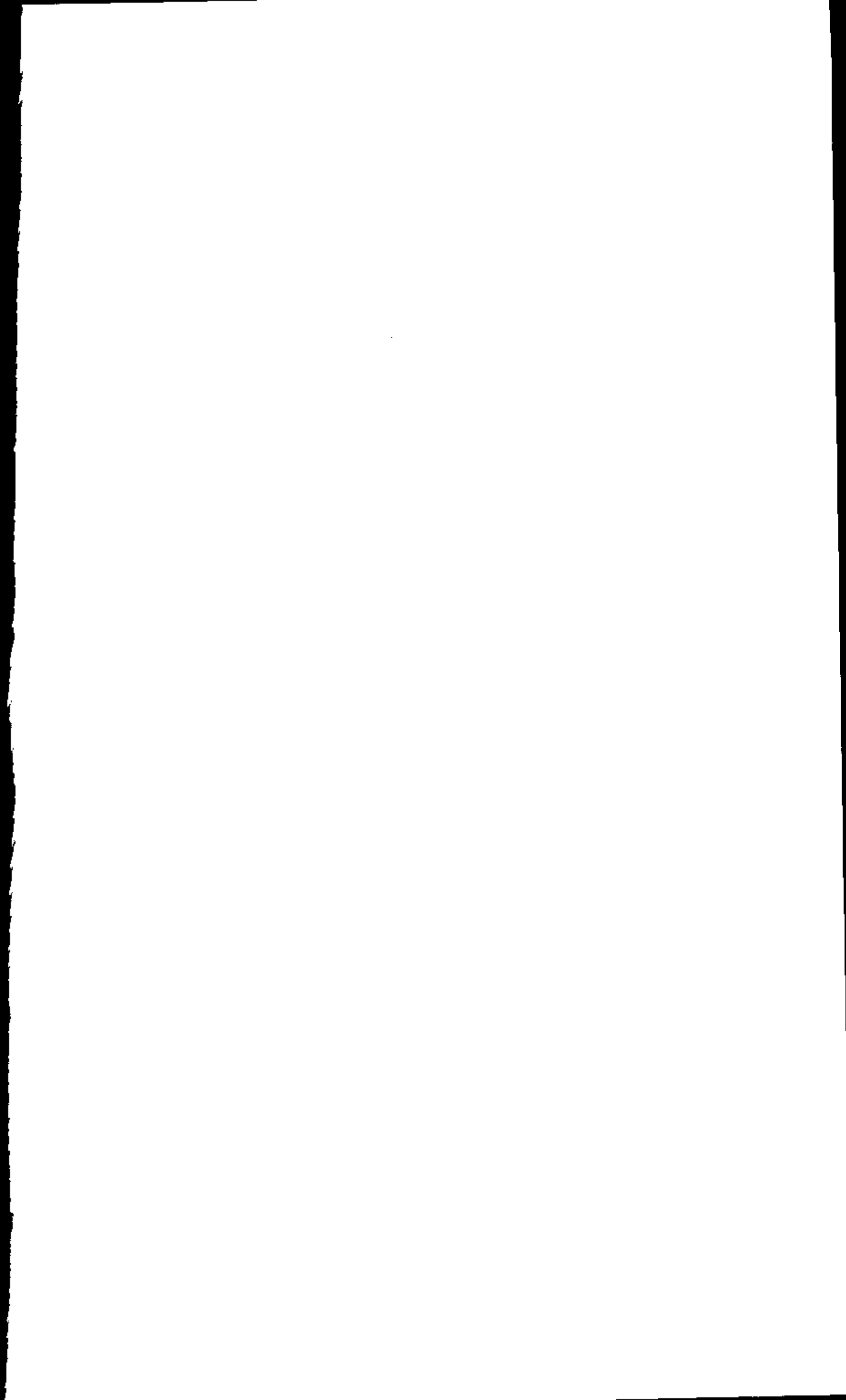
الإهداء

• إلى إخوة الدرب الصاعد
إلى العالمين العاملين
إلى دعاة الحق والعدل
إلى دعاة الإخاء
والسلام
إلى دعاة بناء « خير أمة أخرجت للناس ».
• لإنقاذ الإنسانية والحضارة الإعمارية،
* من قوى الاستبداد والظلم والفساد
* وقسوة نزعات:
- مظالم الحيوانية المادية الأنانية
- ونتن العنصرية الاستعلائية الوهمية الحيوانية

* * *

• بشرى عالم أفضل:
* عالم الكرامة والإخاء والتكافل والسلام.
* عالم أجيال أهدى وأقوم
إنه سميع مجيب الدعاء

* * *
* *
*



مُقَـدِّمَة

كنت بطبيعة نشأتي في مكة المكرمة ومنذ نعومة أظفاري، في حيرة مما أراه من مفارقة مذهلة بين ما أقرؤه من سيرة جيل عهد الرسالة ورجال عهد الرسالة وما حققوه من إنجازات غيرت وجه العالم وأسست لحضارة كبرى في التاريخ الإنساني وبين ما أراه وأشاهده وأعايشه من أبناء العالم الإسلامي الذين يتوافدون على مكة كل عام لأداء فريضة الحج على مختلف ألوانهم ولغاتهم وأعراقهم.

ولذلك كان هاجس الفهم أولًا والإصلاح ثانيًا هو الهاجس المسيطر على ذهني طوال عمري، وهو ما قادني إلى كلية التجارة قسم العلوم السياسية، حين أغلقت سلطات البعثة في القاهرة في ذلك الوقت باب كلية الحقوق، لأن الحقوقيين في ذلك الوقت من حقبة تاريخ مصر السياسي هم الحقوقيون.

والكتيب الذي بين يدي القارئ الكريم هو من بين أعمال عديدة حاولت فيها أن أفهم مسيرة الأمة الإسلامية وأسباب تدهورها وتدهور حضارتها لتصبح أمة مستضعفة مهمشة مهترئة الأنظمة والمؤسسات.

ومن هذه القضايا قضية غلبة الاستبداد والفساد على تاريخ الأمة السياسي رغم أن جوهر الإسلام هو العدل.

كما حاولت على ضوء ما جرى من حراك لشباب الأمة من رفض ومواجهة لأنظمة الفساد والاستبداد في بعض أقطار العالم الإسلامي وتململ بقية أقطارها أن أسهم ما استطعت في ترشيد المسيرة حتى لا نكرر الأخطاء ونجهض الحراك وتوجهات الإصلاح ونحن نحسب أننا نحسن صنعًا.

أدعو الله أن يوفق الأمة وشبابها وكوادر الإصلاحيين فيها إلى ما فيه الخير والسداد والرشاد، ومنه العون والتوفيق إنه على كل شي قدير.

أ.د. عَبْدالحَمِيدأَحْمَدأَبُوسُلَيْمَان

أولاً:

إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي

أمة يدعون إلى الخير:

قدم القرآن الكريم الكثير من المفاهيم التي يجب أن تقوم عليها الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية هدايةً للبشرية، وترك لهم أمر أسلوب تحقيقها، ووسائلها المتغيرة المتطورة، على ما يقتضيه تطور أحوال الزمان والمكان، في اتساع سقف العلم والمعرفة والتقدم الحضاري الإنساني، وما يلحق ذلك من تغيُّرات وتطورات وإمكانات وتحديات.

ومن أبرز المفاهيم التي تنبه لها مفكرو الأمة ومنذ أمد ليس بالبعيد، أن الشورى مؤسسة سياسية اجتماعية مهمة، وليس مجرد نصيحة للحاكم، أو طلب مكرمةٍ منه؛ مما يفسر إهمال شأنها، من قبل حكام القهر والغلبة، في تاريخ الأمة؛ ولذلك لم يكن للشورى التي تعبر بها الأمة عن قناعاتها وقراراتها بشأن مصالحها وحياتها العامة، وجود ولا أثر يذكر، مما يفسر انهيار حضارة الأمة واستضعاف شعوبها واستعبادهم مما يوجب اليوم، وقبل أي شيء آخر، استعادة بناء مؤسسة الشورى وتفعيلها في واقع النظام السياسي المدني الإسلامي.

ولذلك نحن نلفت النظر هنا إلى أهمية إعادة قراءة القرآن الكريم للتنبه ليس فقط إلى مفهوم الشورى بل أيضًا التنبه إلى العديد من المفاهيم الأخرى التي جاء بها القرآن الكريم واللازمة لبناء مؤسسات النظام الاجتماعي الإسلامي المعاصر، وبشكل فعال سليم؛ لأن المفكرين المسلمين لم يتنبَّهوا بالشكل المناسب لهذا الأمر حتى اليوم؛ والسبب في ذلك – إلى حدٍّ كبير – يرجع إلى تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته، فقد كان في آن واحد رسولاً مبلغًا موحًى إليه، وداعيةً ومعلمًا، ورئيسَ دولةٍ، وبانيَ مجتمعٍ، وهي الأدوار التي كان يجب أن يفصِلها المسلمون بعضَها عن بعضٍ بعد وفاة الرسول ﷺ.

فدور النبوة وبلاغ الرسالة انتهى بوفاة الرسول ﷺ. ولكن الصوفية والشيعة عملوا بشكل ما على استمرار هذا الدور في كرامات المشايخ والأولياء والمعصومين وإلهاماتهم وتواصلاتهم.

أما دور الرسول ﷺ داعيةً ومعلمًا فكان يجب أن يُفْصَلَ – بعد وفاته – عن دور رئيس الحكومة ومؤسسات الحكم والسلطة. وما يمكن أن يمثِّله رؤساء الحكومات ومؤسسات الحكم والأحزاب السياسية وحكوماتهم وأحزابهم من برامج وأولويات سياسية واجتماعية واقتصادية تعبر عن رؤية ومصالح من يمثلونهم بالضرورة من القوى والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وهذا الفصل ضروري حتى لا تُنتهَك مصالح الأمة العامة وحرماتها، وحتى لا يوظَّف الدينُ والقدسيةُ في خدمة المصالح الخاصة، والتي سوف تنتهي ولا شك - إذا لم تفصل مهمة الدعوة والتربية عن مهمة السلطات السياسية التنفيذية، وكما أثبت تاريخ الأمة - إلى توظيف الدين والقداسة سياسيًّا لمصلحة المتنفذين ومصالحهم؛ الأمر الذي يؤدي بدوره حتمًا إلى تمكين حكم الاستبداد، وبالتالي انتشار الفساد؛ لأن البشر بفطرتهم يعتورهم الضعف، إذا لم يكن هناك رقابة ومحاسبة فما من بشر له رقابة الوحي وعصمة الأنبياء.

إن من المهم أن ندرك أن الاستبداد والفساد متلازمان، وعادة ما يتسلل الاستبداد في حكم الأمة باقتناعات صورية زائفة مضللة، ومن أهم ما يسهل مهمة قوى الاستبداد لإضفاء المشروعية على ممارسات إرهاب الأمة، والاستبداد بقراراتها وشئونها، هو السياسات التي تؤدي إلى ضعف وعي الجمهور وضحالة ثقافته وتجاربه، وغياب المؤسسات التربوية والإعلامية والدستورية الحارسة الحامية.

وبهذا يدخل المجتمع في حلقةٍ مقفلةٍ، ودوامةٍ مهلكةٍ، من ضعف الوعي، إلى استبداد السلطات الطاغية، والمصالح الخاصة الفاسدة المفسدة؛ ليزيد الفساد من تمكين التسلط والطغيان والاستبداد، من رقاب الأمة ومقدراتها، وفرض

الوصاية عليها؛ لتزداد الأمة ضعفًا وخنوعًا في وجدانها، وتجهيلًا في ثقافتها، وضعفًا في وعيها. وهكذا دواليك، ضعف وعي يؤدي إلى استبداد، إلى فساد، إلى مزيد من التجهيل وضعف الوعي والخضوع والخنوع، إلى مزيدٍ من الاستبداد، ومزيدٍ من الفساد؛ وهذا ما آل إليه حال أمتنا بعد عز وسؤدد وقدرة؛ ولذلك فإنه لا بدَّ للشعوب في نظام حياتها وتطوراتها الحضارية من بناء المؤسسات اللازمة لبناء وعي الأمة، ومنع ممارسات الوصاية والإفساد من قِبَلِ الحكام والمتنفذين وأعوانهم وتحويل جمهور الأمة إلى قاصرين، يتحكمون في رقابهم، ويصبحون هم الخصم، وهم الحكم.

والنتيجة أنه بدون وعي الأمة وحسن تربية أبنائها وتعليمهم وتأهيلهم لا يُقضَى على ممارسات الاستبداد والفساد، وبوعي الأمة وترابط صفوفها وشجاعة أبنائها وقدراتهم فقط يقضى على ممارسات الاستبداد والفساد، وتحصل الأمة على أكبر قدرٍ من كفاءة الأداء، وتوازن القوى والمصالح في المجتمع.

ولذلك، وحتى يُقضى على متلازمة الاستبداد والفساد فإن بناء وعي جمهور الأمة، ووعي كوادرها، لا بد له من العناية بالأسرة، وبالأدبيات الوالدية؛ لدورها المهم في تربية وجدان الطفل.

وكذلك لا بدَّ من استقلال دور التربية والتعليم والدعوة، وإقامة مؤسسة أو مؤسسات مستقلة خاصة بها، وإسناد أمرها

إلى الأمة مباشرة، وتمكين دورها المستقل في بناء شخصية المسلم ووجدانه، وتنقية ثقافته، بما في ذلك تفعيل دور الأسرة والوالدين في بناء وعي كوادر الأمة وسلامة وجدانها.

كذلك لا بد من تفعيل رؤى الإسلام الاقتصادي في الحفاظ على موارد الأمة وثرواتها ومنافع الأمة العامة من الاستيلاء عليها لتصبح « دولة » وغنيمة لأصحاب السطوة والسلطة ظلمًا وعدوانًا يقهرون بتنظيماتهم إرادة الأمة ويستعبدونها، ويصبح الساسة وأدوات الحكم أدوات لهم وصفًّا من صفوفهم.

ذلك هو الطريق العملي الذي يبني بحقٍّ وعي المواطن ودوره في توجيه دور السلطات والرقابة عليها وبالتالي يمكِّن دورَ الدينِ والقيم، من خلال وعي المواطن، وتربيته في توجيه سلطات الحكم وتنظيمات أصحاب المصالح الخاصة، فلا تتمكن هذه السلطات من تضليل الأمة ومن ممارسات الاستبداد والفساد والإفساد.

هذا هو الفكر والتنظيم الذي يحمي نظام الأمة، ويحمي في ذات الوقت حقوق الأمة ومصالحها ومواردها من الضياع والتبديد، ويوجه هذه الموارد؛ لتلبية حاجات الأمة، وتنمية مواردها، وتحسين أداء مؤسسات خدماتها وتفجير طاقاتها الإبداعية، ويجعل من الأمة المسلمة قبل ذلك، وبعد ذلك،

وصيًّا على الحكام، ومؤسسات الحكم وعلى برامجهم السياسية، وليس العكس.

وهنا نلحظ أن الثبات النسبي، في نمط حياة الناس، بعد وفاة الرسول ﷺ - ولأمدٍ طويلٍ - بسبب طبيعة العصر، وإلى جانب ما فُرِض على العلماء والمفكرين من قِبَلِ الصفوة السياسية المتسلطة من وضع العزلة السياسية عن الحياة العامة للأمة، والذي تسبب بدوره في ضعف دور العلماء وأدائهم، وبالتالي ضمور دائرة العلم والمعرفة، وضمور دورهم في توعية الأمة بشأن حياتها العامة، وبشأن بناء مؤسساتها وتطويرها.

القرآن شريعة ومفاهيم وقيم عبر الزمان والمكان:

إن عدم التنبه على أن القرآن في جوهره هو شريعة مفاهيم وقيم عبر الزمان والمكان هو الذي صرف العلماء والصفوة الفكرية - عمليًّا - إلى الالتزام الحرفي لترتيبات السنة النبوية المشرفة، والتي هي بالضرورة، في جملتها كانت تتعلق بشأن الترتيبات الحياتية، وبشأن الحكم وإدارة شئون سياسة الأمة، ولذلك فهي زمانية مكانية في مجملها.

وهذا الضعف وهذا العزل أدى إلى أن يتمترس العلماء خلف تلك الترتيبات وخلف قدسيتها، وخاصةً في مجال الترتيبات الشخصية، على رغم ما جدَّ بعد العهد النبوي في حال قوم النبي في الجزيرة العربية، من تغيُّرات زمانية

ومكانية كبرى بل وفي حال الأمة والبشرية جمعاء.

أما القرآن الكريم - نتيجة لذلك - فقد قلَّ اهتمامهم والتزامهم واستلهامهم له على الرغم من أنه يتميَّز - لأنه الرسالة الخالدة - بمفاهيمه وأبعاده اللازمانية واللامكانية، وهو الأمر الضروري الذي يفسح المجال لمواكبة مفاهيم القرآن الكريم وقيمه ومبادئه لمتغيرات الزمان والمكان، وإعادة النظر لتطوير الترتيبات الحياتية التطبيقية - أي التجديد - بما يحقق مقاصد الرسالة، في كلِّ عصرٍ ومِصْرٍ، بحسب الظروف ومتغيرات الأحوال.

ومن هذا المنطلق نود أن نلفت النظر إلى آيتين كريمتين، تتعلقان بمفهوم الدعوة والتعليم الديني، بشكل خاص، والتي نعتقد أنها تتطلب إسناد أمر الدعوة والتربية والتعليم الديني إلى مؤسسة اجتماعية تربوية هامة، كان يجب على الأمة - منذ البداية - إقامتها مؤسسةً مستقلةً، وأن تكون لها جميع ضمانات الاستقلال، على قدم المساواة مع مؤسسة الدستور، ومع مؤسسة شورى الشئون السياسية والرقابة والتقنين، ومع مؤسسة القضاء، ومع أي مؤسسة أخرى من مؤسسات النظام الاجتماعي الأساسية؛ حتى تبقى مؤسسة التعليم والتربية الدينية على غرار المؤسسات الدستورية الأخرى، وعلى شاكلتهم، مؤسسةً مستقلةً تؤدي دورها البنَّاء الفعَّال، بكلِّ ما هو فعَّالٌ وممكنٌ، بما في ذلك تفعيل مؤسسة الأسرة والوالدين في إنجاح الدعوة والتوعية والتربية والتعليم الديني والقيمي،

ومقاصدها، وتوفير وسائلها وأدواتها؛ بعيدًا عن آفة التشويه والتهميش، أو التوظيف والاستغلال، أيًّا كان نوعه، تارةً بالتهميش والعزل؛ وذلك بتحويل مفهوم الدين والدعوة والتعليم القيمي إلى مجرد شعارات فارغة جوفاء، وإقامة الحفلات والموالد، واستصدار فتاوى الدعم والتأييد لأصحاب السلطان، ومعاركهم السياسية، وتارةً بالاستغلال والتشويه؛ وذلك بتوظيف الدين والقداسة من قِبَلِ رجال السياسة والسلطة والمصالح الخاصة؛ باستخدام قداسة الدين وسيلةً لإشاعة الخوف والرعب، وتكميم الأفواه، وإلغاء العقول؛ خدمةً لأهل السطوة وتنظيماتهم ولرجال السلطة وسياساتهم ومصالحهم الظالمة الخاصة.

أما الآيتان – أو المفهومان القرآنيان – اللتان يجب تفهُّمهما في نظام الحياة السياسية الاجتماعية الإسلامية، فهما قول الله ﷻ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وكلمة (الأمة) هنا تعنى فئة أو جماعة.

وهذه الجماعة يمكن أن تؤطر في شكل مؤسسات تختار

الأمة قيادتها لتكون مؤسسات لا تراعي إلا مهمتها، والوظيفة المنوطة بها، دون سلطة ولا تأثير من أي مصالح أو أي اعتبارات، إلا من ثقة الأمة بها، ودعمها لها، والاقتناع بأدائها، وبرقابة منها.

إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان:

كما نود أن نلفت النظر أيضًا، إلى أن هناك مفاهيم قرآنية أخرى عديدة – عدا المفهومين السابقين – يجب التنبه لها، وسوف تكون موضع دراسات أخرى فيما بعد إن شاء اللَّه، وما يهمنا هنا الآن هو الإشارة من باب التمثيل إلى مفهومين آخرين في القرآن الكريم – عدا ما سبق – يتعلقان بمؤسسة اجتماعية مهمة، هي الأسرة، يجب أن يكونا موضع مزيد من البحث العلمي الاجتماعي، والاهتمام بهما؛ ليكونا أساس بناء قوانين الأسرة وتطبيقاتها المعاصرة، وذلك في ضوء تطور الواقع والإمكانات والحاجات والتحديات، وأن يعاد – على ضوئهما – النظر في أمر أي تطبيقات تراثية ما عادت تحقق بالشكل الأمثل أو المناسب – لتغير الظروف والحاجات والإمكانات والتحديات – مقاصدَ هذه المفاهيم القرآنية والغاية منها.

ولذلك يجب – تفعيلًا لهذه المفاهيم – تعديلُ الكثير من التطبيقات والترتيبات السائدة حتى اليوم في تشريعات الأسرة المسلمة؛ وذلك حتى يتم – بشكل حقيقي وفعَّال – تحقيق

هذه المفاهيم وأهدافها ومقاصدها والغاية منها، في علاقات الأسرة والمحافظة عليها وعلى فطريتها ودفئها وأخلاقياتها المميزة.

وهذان المفهومان القرآنيان هما: (إمساك بمعروف) أو (تسريح بإحسان)، يقول الله ﷻ في سورة الطلاق: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٢]، ويقول سبحانه في سورة البقرة: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وبرغم أن بعض علماء السلف قد تنبهوا - جزئيًا - إلى مفهوم تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته في العهد النبوي، وبالذات إلى دور الرسالة والتبليغ، ودور الحكم، إلا أنه لم يكن واضحًا لديهم الفرق بين دور النبي المبلغ، وبين دور الداعية والمعلم، ونظرًا للظروف المتسارعة، والموروثات المتجذِّرة، والمصالح الطاغية، وما ألمَّ بالنظام الاجتماعي السياسي على العهد الأول - بعد وفاة الرسول ﷺ من كوارث انهيار نظام الخلافة الراشدة، وسيطرة المفاهيم القبلية على نظام الدولة، وما تبع ذلك من ثقافات البلدان والأمم التي دخلت الإسلام، وتفشي طغيان رجال السلطة، والسطوة ومصالحهم ومصالح (عزواتهم) وأعوانهم، ومفاسدهم.

يدعم كل ذلك ويمكِّن له عزل رجال مدرسة المدينة قادةً

ومفكرين، وتحويلهم إلى أكاديميين مدرسيين، ومصدرٍ للأعوان الموظفين (المبرمجين)، بل وتكوين فئة ترتبط مصالحها بمصالح الفئة السياسية الحاكمة واستبدادها وفساد ممارساتها، وبالتالي عزل مفاهيم الدين ومقاصده عن الحياة السياسية، هذا من ناحية.

الرؤية المنهجية: رؤية أصالة إسلامية منزهة من داء العجز والمحاكاة:

ومن الناحية الأخرى فإن عدم تغير طبيعة العصر العمرانية والاقتصادية بشكل جذري ولأمد طويل، قد أسهم في تحقيق أهداف الصفوة السياسية وأعوانها، في محدودية فكر جل العلماء والمفكرين، وجعلهم - في فكرهم - يميلون إلى التقليد والمحاكاة، وحصر فكرهم ودورهم في الجانب الشكلي والفردي، والاعتماد في كثيرٍ من الأمور - بسبب العجز الفكري، ومحدودية الأفق والممارسة، وتأثير المصالح الحياتية المادية، ونزولًا على ضغوط الأمر الواقع في كثير من الأمور، والممارسات، وبشكلٍ متزايدٍ - على حرفية التطبيقات التشريعية للعهد النبوي، وتوجيهاته وتعليماته التي خاطبت في جوانبها التطبيقية أحوالَ المجتمع على العهد النبوي، وأن يلتزم كثير منهم، وبشكلٍ جزئي وانتقائي، حرفية النصوص، وبشكل مبتسر مشوه، أكثر من اعتمادهم **على المفاهيم الكلية التشريعية القرآنية، ودلالاتها ومقاصدها، اللازمانية**

واللامكانية، وتطوير تطبيقاتها، تجديدًا واجتهادًا، بفكر سياسي اجتماعي حيٍّ متطور، بما يلائم جوهر المتغيرات وتحدياتها وآثارها الاجتماعية، والاستفادة في ذلك كله من حكمة التنزيل النبوي للمفاهيم والمقاصد بشأن أحوال قومه، وظروف عصره الزمانية والمكانية.

وعُرِفَتْ هذه الظاهرة في الفكر الإسلامي - كما هو معلوم، صراحة، أو تصويرًا للحال - بظاهرة « التقليد » و « قفل باب الاجتهاد » مع استثناءات شجاعة مبدعة مضيئة، همشت في مجرى فكر حياة الأمة، وهكذا اتسم الفكر الديني الإسلامي - بالضرورة، منذ ذلك العهد، بالجزئية، وبالانتقائية، وبالمبالغة في تصيُّد النصوص النبوية والفقهية التراثية، والاحتماء خلف قدسيتها، أو ما أضفى عليها من القدسية كلما لزم الأمر وبالتالي بتهميش دور الدين، ونجاح توظيفه سلبيًا في خدمة الصفوة السياسية واستبدادها ومفاسدها.

ولما كان الاستبداد والفساد متلازمين، يغذي بعضها بعضًا، فإنه لا يكسر هذه الدائرةَ الحلزونية الهدامة المشؤومة في حياة المجتمعات، إلا أن تستعيد الأمة وشعوبها - بجهود المفكرين والمربين والإصلاحيين الشجاعة المخلصة - رؤاها الكونية الحضارية، وتصلح من شأن مناهج فكرها، وتنقي ثقافتها، وتحسن تربية أجيالها، وتعيد بناء أنظمتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية والتعليمية والدعوية

والإعلامية، وأن تعيد السلطة في النظام العام، وتوجيهه، إلى يد جمهور الأمة، دون مبادرات المفكرين والمربين والإصلاحيين، وتوجيه الاهتمام اللازم من قِبَلِهم لإعادة بناء الرؤية الكونية الحضارية، وسلامة منهج الفكر، وتنقية الثقافة، وإصلاح أساليب التربية، وسلامة مناهج التعليم، وسلامة بناء مختلف مؤسسات المجتمع التي سبق ذكرها وسلامة أدائها، دون ذلك فإنه لا مجال ولا أمل في استنهاض الأمة، وتنمية طاقاتها، وتفعيل إرادة الحياة والبناء والإبداع فيها.

وهذا هو - ولا شك - المقصود مما أشار إليه الرسول ﷺ بتجديد الدين، أي إعادة تنزيل مفاهيمه على الواقع المتغير كلما تقدم الزمن وتقادم التطبيق.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن نجاح عهد الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وصدر عهد الخليفة عثمان رضي اللّه عنهم جميعًا، على الرغم من عدم فصل دور الدعوة والتربية والتعليم عن دور السلطة والحكم في هذه العهود الراشدة، هو أن هذه العهود بقيت فيها ترتيبات الحكم ورجاله وأدوارهم، بإخلاص الأصحاب وتجردهم، على ما كان عليه الحال والنظام بشكل عام في العهد النبوي.

ولكن مع موت كثير من أولئك الرجال والأصحاب واستشهادهم، وضعف جلٍّ من بقي منهم، وتقدم سنهم،

ومع تغير أحوال الناس والعصر بعد اتساع الدولة، وامتداد الفتوح، وتغير القاعدة السياسية للدولة والحكم بغلبة رجال قبائل الأعراب على جيوش الفتح ومقارعة الإمبراطوريات المعادية المتربصة وكذلك دخول شعوب كثيرة في الدولة والإسلام، فكان لا بد من حدوث التغيرات والأخطاء والتجاوزات في طبيعة النظام، وفي الأشخاص والأدوار، بعد أن توفي النبي ﷺ المؤيد بالوحي، والذي كانت حكمة عهده، هو التنزيل المحكم لمفاهيم القرآن، وتحقيق رؤيته ومقاصده، فيكون ذلك حجة على الناس، في أن هذا القرآن وهذا الدين، هو نور وهداية لحياة البشر، وليس مدينةً مثاليةً أسطورية (يوتوبيا).

وهكذا فإنه لا بدَّ أن يكون حال البشرِ - بعد وفاته ﷺ وانقضاء عهده - سواء على مدى الزمان والمكان سواسية في الإفادة من الدين، ومن مبادئه، ومن توجيهات النبي ﷺ في إدارة حكم قومه، أي إن على كلِّ إنسانٍ وعلى كل أمة وكل شعب - بقدر طاقته - بعد وفاة النبي ﷺ التزام رؤية الدين ومبادئه وقيمه، والإفادة من حكمة النبي ﷺ في تنزيل الرؤية الإسلامية وقيمها ومبادئها، وتحقيق غاياتها ومقاصدها على أحوال قومه وعصره؛ فيأخذون من الدين في كلِّ زمانٍ، وفي كلِّ مكانٍ، ويلتزمون بقدر الطاقة، ﴿ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦].

ما سبق يوضِّحُ أنه ليس المقصود أن يستمر العهد النبوي، وأن تستمر ممارساته وترتيباته الحرفية الزمانية المكانية بعد وفاته، إلا ما رأت عامة الأمةُ وأولو الأمر والفكر والرأي والخبرة أنه ما زال مناسبًا ويحقق مقاصد دينهم ومصالحهم، وأن عليهم أن يبدعوا ما يناسب ما يجدّ من أحوالهم.

أما إذا التزمنا الحرفية والمتابعة الجاهلة العمياء فإن ذلك معناه أن العهدَ النبويَّ ورسالتَه الإسلامية، إبداعٌ إنسانيٌّ، يأخذ مداه، ويستنفد أغراضه، وينتهي، وتنتهي مهمته الحضارية بتغير الأحوال، وتطور الإمكانات والحاجات والتحديات.

وهنا كان لا بد - بسبب ما جدَّ من أحداثٍ وتغيراتٍ - أن تتم أمور عديدة لم يكن من الممكن أن تتم وذلك بسبب تسارع الأحداث، ومحدودية البيئة ماديًّا وحضاريًّا.

ومن هذه الأمور التي لم تتم بعد وفاة الرسول ﷺ وما تلاه من عهود تاريخ الأمة، وهي الفصل بين الأدوار التي جمعت في شخص الرسول ﷺ. ولعدم حدوث ذلك كان لا بدَّ أن تظهر آثارها السلبية مع أفول جيل الأصحاب وقرب انتهاء العصر الراشد فيما رأينا من حال الدولة والحكم بعد عهد حكم رجال دولة الرسول ﷺ الراشدة، وما دار من صراعات سياسية مؤسفةٍ بسبب تجنيد الأعراب القبليين الذين ما زالت كثير من القيم القبلية العنصرية عالقة بهم،

ليكونوا جيش الفتح، وبذلك انتهى عهد الخلافة الراشدة، وعهد جيل أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعهد دولتهم. يبدأ التدهور الكيفي الحضاري تدريجيًّا، حتى يقف دوران عجلته، وينهار عمرانه، ويهمش إنسانه وحضارته.

ومع قيام الدولة الأموية - ومنذ ذلك الوقت، وعلى مدى التاريخ الإسلامي، إلا ما ندر، وبرغم إصرار جيل المدرسيين على ضرورة الالتزام والتمسك والتمترس خلف حرفية ترتيبات العهد الإسلامي الأول؛ فقد برزت وتمكنت ممارسات العرقية والقبلية والشعوبية، وتمكّنَ الاستبداد والحكم العضوض، من نظام حكومات الأمة الإسلامية، وما تبع ذلك من المفاسد والمظالم، وأصبح ذلك هو القاعدة، وما عداه هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

وفي هذا الزمن الذي نعيشه اليوم، والمتباعد جذريًّا، في كثيرٍ من الوجوه، عما كانت عليه أوضاع الإنسانية في القرون السالفة، خاصة مع تنامي الهجمة الفكرية الغربية، بفضائياتها وعنكبوتياتها ونفوذها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي، وتأثيرها السلبي في الأمة، وفي شبابها؛ كل ذلك يؤكد الحاجةَ إلى مراجعات جذرية لمقولات الفكر الإسلامي المعاصر عامة، والسياسي منه خاصة، الذي نشأ وترعرع في ظلِّ تلك الانحرافات والممارسات والضغوطات، وغذى - بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ - تلك الممارسات، وتعايش من

الناحية العملية معها؛ بحيث تكون تلك المراجعات ضمن مراجعة شاملة لكل ما يتعلق برؤية الأمة الحضارية، وبمناهجها الحياتية السالفة، وكل ما يتعلق بهذه المناهج من التشريعات التراثية، وذلك بفهم العهد النبوي ودوره ودلالته للإنسانية، وبالعودة إلى منطلق المفاهيم القرآنية، ومقاصدها، بوعي ديني علمي قِيميٍّ اجتماعي عمرانيّ؛ وذلك ليواكب فكرُ الأمة، وتشريعاتها، وتنظيماتها، ما جدَّ من تطوراتِ الحضارة الإنسانية وإمكاناتها وتحدياتها؛ بحيث تُحدَّدُ - بفكرٍ اجتهاديٍّ حيٍّ مستنيرٍ - الثوابت الإسلامية، وتوضح مقاصدها، ويجدد خطابها؛ حتى لا يختلطَ الحابل بالنابلِ، والأساس بالثانوي، وحتى لا تخلط الثوابت الإسلامية بغير الثوابت، وحتى لا تبقى الخطابات والتشريعات والتنظيمات على أوضاع واهتماماتٍ وصورٍ وتعبيراتٍ لا تناسب واقع حال الأمة والعصر، وحتى تُحقق الخطابات والتشريعات والتنظيمات دائمًا - في المجتمع المسلم - غاياتِ الهداية القرآنية وطبائع الفطرة ومقاصدها على تعاقب المواقع والأزمان، واختلافها.

وفي هذا الصدد فإن من المهم أن ندرك أن مؤسسات التربية الدينية والدعوة والتبشير للأديان الإبراهيمية السالفة، التي هي المعبد والكنيسة، كان من الممكن أن يكون تأثيرها وعطاؤها مضاعفًا وأعظم فاعلية، لولا طبيعة هذه الأديان الزمانية المكانية، إضافة لما أصاب هذه الأديان لاحقًا من

انحرافات وتحريفات وخرافات وكهنوتيات، والتي ما جاء الإسلام إلا ليصححها، وحتى يعيد تأهيل الدين ودوره في الهداية؛ مواكبةً لحال الإنسانية في مستقبل عصر العالمية وتحدياتها من بعد.

والإسلام باعتباره الرسالة الإلهية الخاتمة، المهيمنة، على ما سبق من الأديان، خاصةً وأن الله قد حفظ القرآن الكريم، وهو المصدر الأساس والأول لهذا الدين، كما حفظت جهود العلماء الكثير من صحيح السنة النبوية: روايةً ومتنًا من داء التحريف والخرافة والشعوذة، كل ذلك يجعل بناء المؤسسات المستقلة للدعوة والتوعية والتربية الدينية والثقافة الإسلامية والإعلام، وفصلها عن مؤسسة السلطة والحكم، إلى جانب حفظ ثروات الأمة ومصالحها العامة من النهب والسلب بوضع اليد أو ادعاء حقوق ملكية ظالمة زائفة؛ ... ضرورة قصوى، وعنصرًا مهمًّا في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، الذي كان وما يزال في كثيرٍ من الوجوه سمةَ الحكم والسلطان في تاريخ الأمة السياسي.

بهذا إذا كنا عقلاء جادين يمكن إنهاض الأمة وإصلاح رؤيتها وفكرها ومناهج تربية أبنائها، بعيدًا عن أية مؤثرات خاصة أو سلبية، لأي فئات أو تنظيمات سرية أو علنية أو أي سلطة جزئية في المجتمع، عدا السلطات المخولة شرعًا من الأمة.

ومن هنا يجب أن يكون المسجد قلب مؤسسة الدعوة، وأن تكون مناهج الدعوة والتعليم والتربية والثقافة الدينية الاجتماعية والإعلام، من الأمور التي تختص بها مؤسسة أو مؤسسات الدعوة والتعليم العقدي ومؤسسات الإعلام وحدها، والتي تختار الأمة قياداتها ورجال الإدارة والتوجيه الديني الحضاري فيها؛ وبذلك لا يكون للسلطة التنفيذية، أو لأي فئة أخرى خاصة في الدولة أي تحكّم فيها، أو سلطة عليها.

كذلك لا تكون هناك رقابة على هذه المؤسسات الدعوية التربوية الدينية والاجتماعية والإعلامية العامة، والخيرية الخاصة، ولا على وسائلها ونشاطاتها، إلا رقابة الأمة وممثليها المؤهلين المنتخبين لهذا الغرض وحده.

بهذا ولا شيء سواه يمكن أن تصفو الرؤية، وأن يستقيم الفكر الديني الاجتماعي، ويتطور، وينمو، ويتجدَّد، وأن يسهم - إلى جانب مؤسسات الإعلام العام - في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، والحفاظ على ثروات الأمة ومقدراتها، وعندها يستقيم بناء مؤسسات الحكم والحياة العامة في البلاد الإسلامية.

وبذلك وبعد ذلك تصبح الأمة هي - بالفعلِ - صاحبة الأمر والتوجيه لسلطات الدولة السياسية والتنفيذية، ومنها وحدها تُستَمَدُّ المشروعية، وليس لرجال الحكم ومصالحهم

وسياساتهم أي سلطةٍ في شأن الدعوة والتربية والتعليم الديني والإعلام العام، وهو غير الإعلام الخاص الصادر عن أصحاب المصالح، وعن مختلف هيئات المجتمع العامة والخاصة، ومؤسساتها.

لقد انقلب حال نظام الأمة رأسًا على عقب حين اعتبر الخطاب الديني - بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ - أن الأمة المسلمة هي « الذين لا يعلمون » و « الذين لا يفقهون » وأصبح رجال الحكم والسلطة ومن وراءهم من أصحاب السطوة وكذلك موظفوهم من أصحاب الإجازات، والاختصاصات الأكاديمية، والألقاب الرنانة الطنانة، هم « الذين يعلمون ويفقهون » وأصبحت الأمة هي الجاهل والقاصر، وأصبح الحكام وأصحاب المصالح وموظفوهم وأعوانهم وزبانيتهم، هم « الراشدون » « العالمون » والأوصياء على الأمة.

إن من المهم أن نعلم أن أصحاب الاختصاصات الفنية الأكاديمية من العلماء الأكاديميين في الشأن الديني أو الاجتماعي أو التقني أو سواهم - مهما اتسع علمهم فدورهم يجب أن لا يعدو المشورة والتنفيذ وإبداء الرأي والمشورة، وليس من حقهم إصدار القرار السياسي؛ لأن القرار السياسي هو من شأن الأمة صاحبة المصلحة؛ لكي تحقق الأمة تطلعاتها الحضارية، وتحمي مصالحها السياسية والحياتية.

وغير ذلك خلط للأوراق بدعوى جهل جمهور الأمة المسلمة وقصور إدراكهم، ويصبح القائلون به هم المسئولون عنه، ومن يجب إبعاد أيديهم عن أي مشورة أو سلطة.

إن مثل هذه الدعوى من قِبَلِ رجال السلطة وأعوانهم من جانب، وبسبب خلط الأوراق وغيمومة الأمر من بعض المخلصين من جانب آخر، هي - في الحقيقة - دعوى فاسدة؛ لأن الأمر هنا أمر شورى سياسةٍ وقرار، وهو حقُّ الأمة صاحبة القرار ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] وهو أمر يختلف عن أمر تنفيذ قرارات شورى الأمة؛ ولذلك يجب اتخاذ القرارات السياسية العامة بشورى الأمة، التي يستفاد فيها بمشورة أصحاب الاختصاص في بعض الجوانب، بحسب الأحوال.

أما دعوى جهل الأمة وقصورها لتبرير سلب حقِّها في اتخاذ قراراتها، وتوجيه أمور حياتها، هي دعوى لتمكين مزيد من الجهل والتجهيل والاستبداد، وبالتالي الفساد والإفساد في الأمة؛ وذلك حتى تبقى الصفوة السياسية وأدواتها وأجهزتها هي الوصي العالِم المهتدي المستنير !!

أما إذا كان هناك حقًّا جهلٌ أو قصور إدراكٍ عند جمهور الأمة، على مستوى الوعي السياسي وصنع القرار السياسي، وهو غير الدراية الفنية والأكاديمية؛ لأن الشئون الأكاديمية

والفنية والتقنية هي أمور اختصاص فني وهي من شأن السلطات التنفيذية، فيكون علاج قصور الوعي الاجتماعي والسياسي بمزيدٍ من جهود التربية والتعليم والتثقيف والإعلام، وبمزيدٍ من برامج الدعوة والتربية والتعليم والإعلام، والتوعية، وباقتناع جمهور الأمة وتقبلهم، وليس بادعاء الوصاية والتجهيل ومزيدٍ من وصايات التسلط والاستبداد؛ تمكينًا لمفاسد رجال السلطة وأصحاب المصالح وتجاوزاتهم.

وفي هذا الصدد فإن من المهم أن نذكّر أن رجال العهد الأول لم يكونوا قد عرفوا آلاف المتون والحواشي والمختصرات الأكاديمية، وكل ما عرفوه بتلقائية، ودون تكلف أو سفسطة لتوجيه حركة مجتمعهم وسياساته، بعد وفاة الرسول ﷺ هو القرآن الكريم وتوجيهات الرسول ﷺ وترتيباته في قصد التزام مبادئ الشورى والعدل والرحمة والإصلاح والإعمار، وتجسيدها؛ والتي هي أمهات قيم الإسلام ومبادئه ومقاصده، وما قد يعبَّر عنه بالمعلوم بداهة من الدين بالضرورة، أما ما وراء ذلك فهو تفاصيل اختصاص ومشورة، تُقضَى بها الحاجات، وتُنَفَّذ القرارات، ولنذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « ما ضرَّك يا ابن الخطاب – وقد أدرك المقصود – ألا تعلم ما الأبُّ؟! » في إشارة إلى قول الله ﷻ : ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس: ٣١]، أي إن أمور السياسات وإدراك المصالح العامة غير أمور الأكاديميات وفنيات الفتوى، وأحكام القضاء، وتنفيذ السياسات والقرارات،

وما يتطلبه ذلك من معلومات مهنيةٍ وتقنيةٍ، في أي وجه من وجوه الترتيبات الحياتية، فمثل هذه الأمور التقنية التنفيذية هي التي تستدعي التعمُّق والتخصُّص الفني والأكاديمي، مثل أدوية العلاج، ومثل تقسيم المواريث، ومثل سلامة العقود.

ويوضح هذه القضية على سبيل المثال أمر السياسة الزراعية لأي بلدٍ، فلا شكَّ أن من المهم أن يكون للقيادات السياسية وقواعدها الجماهيرية إلمام بالحالة الزراعية العامة للبلد، ولطبيعتها وإمكاناتها؛ لكي يتم اتخاذ السياسات المناسبة، وأخذ مختلف الاعتبارات السياسية ضمن إطار هذه الطبيعة والإمكانات.

وهذا من الواضح يختلف عن المعرفة الفنية الزراعية في أمر أي محصولٍ من المحاصيل، وكيفية زراعته، ومواعيدها، وأنواع السماد المطلوب لها، وجميع المعلومات اللازمة لإرشاد المزارعين ليقوموا بزراعة المحاصيل التي تقرر الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجمهور الأمة الاهتمام بها، وتشجيع زراعتها وإنتاجها وتسويقها.

وهذا المثل ينطبق على كلِّ حقلٍ من حقول الحياة، في الفرق بين السياسي والفنيّ التقنيّ، ولا مجال في هذا للاعتراض على الأمة وعلى ممثليها السياسيين في اتخاذ القرارات السياسية العامة اللازمة؛ بحجة أن جمهور الأمة ورجال السياسة ليسوا

أصحاب اختصاصات فنية تقنية بالضرورة في أي مجالٍ من هذه المجالات الحياتية، ومنها التخصصات الفلسفية الكلامية والقانونية الفقهية والصحية الطبية.

وملحوظة أخيرة، وهي أن من المهم ألا يستمر الخلط الفكري السياسي الاجتماعي الإسلامي بشأن علاقة سلطة الحكم (السلطة التنفيذية) وبشئون الدعوة وشئون التعليم الديني الثقافي، وهل يُعَدُّ كفٌّ يدِ رجال السلطةِ ومصالحهم ومصالح أعوانهم عن السيطرة على المؤسسات الدينية ومؤسسات الدين والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، في الدولة والمجتمع، أمرًا إيجابيًا أم سلبيًا؟ وهل هو في الحقيقة فصلٌ للدين والقيم عن الدولة والسياسة؟ أم هو في جوهره تمكين للدين والدعوة وكفٌّ ليد السلطة عن تشويه الدين ومبادئه وقيمه بالإلغاء أو بالتهميش أو بالتوظيف والاستغلال؛ بشكلٍ أو بآخر لخدمة مصالح الحكم والحكام وأصحاب المصالح الخاصة.

وأهمية هذه القضية – أي فصل الدين عن تسلُّط مؤسسات الحكم وخاصة السلطات التنفيذية – أنها قضية لم يحسن كثير من الناس حتى اليوم فهمها، واختلط فيها الأمر على جمهور الأمة، وعلى كثيرٍ من المثقفين؛ ولذلك فإن من المهم أن ندرك أن إبعاد شئون الدعوة والتعليم والتربية الدينية والثقافية عن متناول يد السلطة التنفيذية (رجال

الحكم)، وعن برامجها الحياتية السياسية، وعن المصالح التي لا بدَّ أن توليها الأولوية، وأن تنحاز إليها، وإن هذا الكف والإبعاد والفصل ليس فصلًا للدين عن الدولة، أو عن السياسة، ولكنه إبعادٌ وفصلٌ وكفٌّ ليد رجال السلطة التنفيذية عن الإساءة إلى الدين والقيم والقداسة؛ تهميشًا، أو توظيف تشويه واستغلال؛ التي هي مداخل إلى الاستبداد، وبالتالي إلى الفساد والإفساد، فيكون الكفُّ هو خدمة للأمة والدولة، وحفظًا وتمكينًا للدين والعقائد والقداسة وحمايتها من الإلغاء أو التهميش أو التوظيف لخدمة استبداد السلطة ورجالها؛ تمكينًا لمصالحها ومصالح الفئات التي تنحاز إليها.

إن مؤسسات الحكم بما في ذلك سلطة الحكم التنفيذية - ببساطةٍ - ليست هي « الدولة »، بل هي إحدى مؤسسات نظام الحكم في الدولة، وإن الأمة و « الشعب » هما الأساس والعنصر الأهم في توجيه السياسة العامة، وفي تكوين الدولة، ومن خيارهم وحدهم تُستَمد شرعيةُ الحكام والأحكام.

فالأمر لمن يدرك معنى الدولة، وموقع السلطة التنفيذية فيها، يدرك أن إبعاد يد السلطة التنفيذية ورجالها ومصالحهم السياسية عن السيطرة على شئون الدين والقداسة، هو حماية للدين والقيم والقداسة عن التوظيف السلبي بأي صورةٍ من الصور، وهو ليس فصلًا للدين عن تصريف شئون الدولة وتوجيه برامجها الحياتية السياسية، بل هو تمكينٌ لأمر الدين

والدعوة والتربية في نظام حكم الأمة؛ وذلك بجعل أمر تكوين كوادر الأمة، وتربية أبنائها، على الوجه الصحيح، في يد الأمة وجمهور الأمة، ومؤسسات الدعوة مباشرة حتى يتم تأهيل هذه الكوادر لتوجيه شئون مجتمعهم ومصالحهم الروحية والمادية ومؤسساتهم السياسية، على أساس عميقٍ ومتينٍ من هدي مفاهيم دينهم وقيمه ومقاصده، بعيدًا عن مؤثرات المصالح الخاصة لأي أحدٍ، بما في ذلك - وبالدرجة الأولى - رجال السلطة والصفوة السياسية وأعوانها، حيث لا سلطة هنا إلا لجمهور الأمة ودعمهم وقناعتهم المبرأة من أي تأثير للمصالح الخاصة.

فالأمر هنا هو أمر إدراك مرامي القرآن الكريم، وأمر إدراك دروس التاريخ، وأمر تصحيح البناء والتنظيم الاجتماعي والسياسي للأمة على ضوء مقاصد الدين، وتجارب الأمة، وفهم طبائع البشر؛ وذلك بإسناد السلطات المتعلقة بشئون الدين والقيم والدعوة والثقافة والتربية والتعليم الديني والاجتماعي والإعلام العام مباشرة إلى جمهور الأمة ذاتها.

وبهذا تأتي قرارات الأمة السياسية وفق أولوياتهم المبنية على مفاهيم الدين ومقاصده ومبادئه وقيمه السامية التي وعوها ورُبوا عليها، دون تشويه أو توظيف أو تهميش، وبما يحقق مصالح جمهور الأمة وفق أولوياتها وقناعاتها، والتي تتفاوت برامج الأحزاب السياسية في إدراكها وتقديراتها وقدرة أدائها.

إن تعليم الدين والعقائد والأخلاق، برؤًى وخطاباتٍ وأساليبَ ومناهجَ منزَّهةٍ - بكل الإخلاص وقدر الإمكان - من الشوائب والمآرب، هو أفضل السبل لخدمة الدين والعقائد والقيم في المجتمع والدولة، ولخدمة سياسات الدولة والمجتمع، أي تمكين للدين القويم في مجال السياسة والحكم، وليس عزلًا له، إنما العزل لرجال السلطة والحكم عن تشويه الدين والقيم لتمكين الاستبداد وخدمة مصالحهم الظالمة.

إن هذه المراجعة للفكر الإسلامي السياسي الاجتماعي المعاصر، وإعادة بناء المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام المستقلة، هي ولا شكّ خطوة مهمة جدًّا لبناء قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي الإسلامي السليم؛ لأن هذه التربية، وهذا الوعي، هما السبيل والضمان اللذان يرشدان خيارات المواطنين بشأن التشريعات والبرامج السياسية، ويوعيهم بشكل توافقي إلى تحقيق مقاصد الدين، كل الدين، وإعلاء شأن القيم والأخلاق في المجتمع، والالتزام إيمانًا واقتناعًا بها.

وهذا يعني باختصار أن إبعاد الدين والقداسة عن متناول يد رجال السلطة التنفيذية، وما يعتريهم كبشرٍ من الضعف والانحرافات والأطماع والنزوات، على ما نرى الآن في كثير من البلاد، منذ أن استولى السياسي على الديني، وعلى ما رأينا في تاريخ الأمة السياسي، حين استولى الديني على السياسي

ومن قبل ذلك في ممارسات المسيحية الرومانية، وما سبقها من الحضارات الاستبدادية القديمة، منذ عهود الفراعنة والأكاسرة ومن سبقهم ولحق بهم، إنما هو إبعادٌ يقصد منه حماية للدين والقداسة من الإلغاء أو التهميش والتشويه أو التوظيف والاستغلال، وفي ذلك تحقيق لمقاصد الدين والقداسة، وإعلاء لمكانتهما وتمكين لدورهما في حسن إدارة الدولة والمجتمع.

ومن المهم أن ندرك هنا أن البرامج والترتيبات السياسية التي تصدر وتكون مستندة إلى خيار الأمة واقتناعها دون أي تزييف أو إملاء فإن لها قوة سياسية حقيقية، ليس لسواها، وهي بذلك خيارات وسياسات مضمون نفاذها والتزامها، ودعمها من قِبَلِ جمهور الأمة، على عكس البرامج والترتيبات التي تصدر عن مصالح واقتناعات وإملاءات علوية خاصة، لا تعبر عن مصالح الأمة واقتناعها وخياراتها، وهذا هو الفرق بين الأمم العاجزة والأمم الفاعلة.

وعلى ضوء ما تقدم فإن من المهم أن ندرك الفرق بين قهر القداسة حين يُوظَّف الدين لخدمة المصالح الخاصة، وبين هداية الوحي ونور الهداية للأمة وشعوبها وكوادرها، حين يمثل الدين خطاب الحب ودعوة الحق والخير، مبادئ ومفاهيمَ وخلقًا ودعوةً وتربيةً.

وحتى يصلح حال الأمة حقًّا ولحماية الأمة من سوء الفهم وانحراف المسيرة يجب تجنيب الأمة وفكر الأمة من خلط الأدوار، وخلط الخطابات، وبالتالي خلط المفاهيم.

ومن ذلك القولُ بأن « اللَّه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » لتبرير تسلط الحكام على رقاب الناس، وإرهابهم، من خلال الخلط بين أمر دعوة العقائد والمبادئ والمفاهيم، وهي دعوة بالحسنى لمن شاء أن يهتدي.

أما أمر الحكم والسلطة بشأن التعديات وأمر الجرائم والتعديات في الدماء والأعراض والحقوق والأموال؛ وذلك من أمر عمل السلطة ووظيفتها الأساسية في أي دولة، من خالف القانون كان واجبها ردعه بالعقاب، بغض النظر عن قناعته أو عدمها.

فالعقائد والمبادئ والمفاهيم والأخلاق سبيلها الدعوة والإقناع والتربية: ﴿ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُۚ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، « والدين حسن الخلق ».

وهذا غيَّرَ دور الحكم والدولة في استخدام السلطة والعقاب ضد المعتدين والمجرمين الذين لم تردعهم هداية الدعوة ولم تمنعهم من الأذى والإساءة.

ولذلك؛ فإن النظر في النصوص عامةً، والسنة النبوية

خاصةً، يوجب الحرص على النظر المنهجي السليم في فهمها، وإدراك مقاصدها ومراميها أولًا، وذلك بأخذ كل وسائل الحيطة المنهجية بشأن ما قد يعتور النصوص غير المتواترة لفظًا ومعنًى - مهما كان الحرص - من احتمال وقوع أخطاء وخلط وسهو وغفلة وتحريف وتزوير لم يمكن كشفها والتنبه لها، إضافة إلى ذلك يجب ملاحظة ظروف الزمان والمكان التي أملت قولًا أو آخر، أو فعلًا أو آخر، بما يناسب الظروف وحال المخاطب.

كذلك يجب التفرقة بين الأدوار التي اختص بها رسول الله ﷺ دون سواه من الناس بكونه رسولًا مبلغًا عبر الزمان والمكان، وبكونه في ذات الوقت داعيةً مُعلِّمًا ومُربِّيًا لقومه، وقدوةً لهم ولمن بعدهم.

كذلك يجب معرفة أنه عليه الصلاة والسلام كان في ذات الوقت رأسَ سلطةِ الحكم، وبانيَ مجتمعٍ ودولةٍ؛ حتى يكون قيام مجتمع إنساني في واقع حياة الناس حُجَّةً على صلاح هذا الدين ومبادئه وقيمه لهداية الإنسان، وإمكان تحقيق هذا الدين وقيمه ومبادئه ومفاهيمه في حياة الإنسان.

وكما أن إقامة دولة هداية الإسلام وأمته تجسد دور « الحِكْمة » في أساليب تنزيل هذه القيم والمبادئ والمفاهيم في واقع الزمان والمكان؛ الأمر الذي يعني أهمية أخذ عنصر الزمان

والمكان في فهم الكثير من الأفعال والمنطوقات النبوية التي هدفت إلى بناء دولة، وبناء مجتمع إنساني مدني متحضر.

ولندرك أهمية حِكْمَة تنزيل قيم الإسلام ومفاهيمه ومبادئه، لذلك نجد أن تنزيله تم على قبائل هي أقرب ما تكون إلى البدائية، وليس لها سابق دولٍ وأنظمةٍ ومجتمعاتٍ ذاتِ أهليةٍ حضاريةٍ؛ حيث يصبح « المسلمُ » والمواطنُ ما التزم حقوق المواطنة وواجباتها، أخ مسلم ومواطن له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم « **لا يظلمه ولا يسلمه** »، وكان « **اللّه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه** » و « **سيدنا** (أبو بكر) **أعتق سيدنا** (بلالًا العبد الحبشي) ».

دون هذا الوضوح المنهجي، في إدراك المفاهيم والخطابات والأدوار، لا يمكن تجنب الانحرافات والتعديات في توظيف القداسة وسوء استخدامها؛ لإضفاء المشروعية على « القهر والاستبداد والفساد » لمصلحة رجال الحكم والسلطة وأعوانهم وبطاناتهم، ولمصلحة أصحاب السطوة والمال من بينهم ومن ورائهم، كما نرى في الدول الغربية وحينئذ لا بد من حرمان الأمة والإنسانية من « هداية الوحي »، وترشيد فطرة الإنسانية؛ لتحقيق غايات خلقها من بناء الحياة على أسس الحق والعدل والإخاء والرحمة والسلام.

والخلاصة؛ فإن هذه الرؤية المنهجية، والترتيبات الإصلاحية،

تعني أن نظام الأمة والشعوب الإسلامية يصبح - على هذا الأساس - معبرًا عن مفاهيم الأمة ومقاصدها الإسلامية، ويجعلها أمة حيَّةً إسلامية في دولة مدنية إسلامية، ولها حكومة مدنية ونظام مدني إسلامي، يخدم المواطنين ويسوي بينهم في الحقوق والواجبات الحياتية العامة.

الدولة الإسلامية المدنية: دولة حرية وكرامة وعدل وفطرة إنسانية أخلاقية:

و « الإسلامية » هنا تعني أن الدين والقيم الدينية الإسلامية هما محتوى فكر الأمة ووجدانها، وإطار قراراتها وخياراتها، وهذا هو الأمر الأهم، وأن « المدنية » هنا تعني التزام الأمة وفئاتها، الترتيبات الاجتماعية الإنسانية التوافقية بين جميع فئات المجتمع، والتي تحقق مقاصد الدين وقيمه، ولا تناقضها، والتي يجتمع جمهور الأمة من المواطنين بخيارهم وقناعتهم ولتحقيق مصالحهم دستوريًّا عليها.

وهكذا فالأمة الإسلاميةٌ هي أمة إسلاميةٌ بهوية أغلبية مواطنيها المسلمين وتربيتهم وقيمهم ومفاهيمهم ومقاصدهم وخياراتهم وأولوياتهم، ودولتهم هي دولةٌ إسلاميةٌ مدنية لكونها مبنية على محتوى ومفاهيم ومقاصد قيمية كونية عالميةٍ إسلامية خيِّرة، تخدم مصالحهم الحياتية ولا يرفضها بقية المواطنين - بحكم الفطرة والعقل وجوهر الأديان - من

الأقليات من غير المسلمين من أتباع الديانات الأخرى.

ولذلك لا بد من تحديد هذه المبادئ والقيم والغايات في وثيقة ونظام دستوري وبشكل توافقي يرعى مصالح فئات المجتمع كافةً، المسلم منها وغير المسلم، ويحمي هوياتهم، ويرعى أولوياتهم وخياراتهم ومصالحهم الأساسية، ويتوافقون جميعًا عليه مواطنون في دولة مدنية إسلامية، مدني التنظيم، وإنساني إسلامي المحتوى. والإنساني هنا يعني المفهوم المعبر عن القيم والحقوق الإنسانية الأخلاقية الأساسية التي يشترك في احترامها، والتي يتوافق عليها بنو الإنسان عامةً، بما فيهم المسلمون، ولا يرفضونها؛ بفطرتهم وطلب مصالحهم وأسس أديانهم وعقائدهم ومواريثهم الأخلاقية الاجتماعية.

من هنا يتضح بما لا مجال فيه للشك أن الحكومة الإسلامية المبنية على هذه الأسس هي « حكومة إسلامية »، وهي في ذات الوقت « حكومة مدنية » أي تستند إلى إرادة الشعب بكل فئاته وقيمهم وخياراتهم وفي مقدمتها إرادة الفئة المسلمة في الدولة وقيمها وخياراتها وأولوياتها النابعة من هويتها وقيمها ومبادئها وتربيتها الإسلامية التي تعلي قيمَ العدل والتكافل والتعاون والإحسان والإخاء والشورى والسلام، وتلتزمها، إلا لرد عدوان المعتدين، وحماية الضعفاء المظلومين.

وفي هذا المقام، وحتى لا تختلط الأمور، وتُغَيَّم الرؤية، فإن

من المهم أن نفرق بين نظام الحكم الديمقراطي العلماني، ونظام الحكم الشورى الإسلامي.

فنظام الحكم الديمقراطي العلماني هو الصورة السياسية للنظام الغربي المادي العلماني. والذي يعبر عن نفسه في المجال الاقتصادي بالنظام الرأسمالي، وفي المجال الاجتماعي بالنظام الليبرالي، وفي المجال السياسي بالنظام الديمقراطي.

والسمة المهمة المفرِّقة للنظام السياسي الديمقراطي العلماني، عن النظام السياسي الإسلامي الشورى، هي تفرقة أساسية فلسفية، لا بد أن تعكس نفسها على بعض جوانب الترتيبات اللازمة لكل نظام، على الرغم من وجود التشابه بينهما، في بعض الوجوه والترتيبات.

ومن وجوه هذا التشابه على سبيل المثال، التشابه في ضرورة التزام نظام الانتخاب، أي مرجعية نظام خيار أغلبية الشعب، وكذلك نظام فصل السلطات، حتى يتم التوازن بين التشريعي والتنفيذي، وحيادية القضائي؛ والقصد من ذلك الحماية من طغيان المصالح الخاصة، وحتى لا يكون الخصم هو الحَكَمُ.

فالنظام الديمقراطي العلماني الغربي - بسبب خرافيات الدين وكهنوتيته وسابق ممارساته في مجتمعات الغرب - هو نظامٌ سياسي يستند إلى فكر ماديٍّ يجعل الإرادة الإنسانية

هي المرجع الأول والأخير في تقرير ما هو حقٌّ وصواب وخير؛ أي إن الحق والحقيقة في نهاية المطاف قضية ذاتية إنسانية، وأن كل فرد يقرر لذاته ما يعدُّه حقًّا وصوابًا، وليس لأيِّ أحدٍ أن يقرر أو يملي أي شيءٍ من ذلك على أي أحد آخر سواه.

ولأنه لا يمكن لأي فردٍ إنساني أن يعيش منفردًا بذاته، وأنه لا بد له من التعاون مع الآخرين، فكان لا بد أن يتم التوافق بين أفراد المجتمع؛ بحيث يرتضي المجتمع نظامًا عامًّا يخضع له الجميع، فكان النظام الديمقراطي (حيث تعني كلمة الديمقراطية أغلبية المواطنين) الذي يعني توافق أغلبية المجتمع أو المواطنين على الترتيبات اللازمة لتسيير شؤون المجتمع، وفق اقتناعات جمهور المجتمع الذاتية، وأن يكون ذلك هو الفيصل الذي يجب أن يخضع له الجميع، أغلبيةً وأقليةً؛ حيث تمثل الأغلبية القوة، ولكن عليها أن ترعى حقوق الأقليات الأساسية؛ لإدراك أن أي جور على حقوق الأقليات ومصالحها الأساسية إلى حدِّ الإجحاف، سوف يؤدي إلى الرفض والعصيان وعدم استقرار المجتمع، وفي ذلك خسارة أكبر لفئات المجتمع كافة؛ أغلبيةً وأقليةً.

ومن الواضح في هذا النظام المادي (العلماني)، وفي هذه الفلسفة (المادية العلمانية)، مع تقدم الوقت، واتساع نطاق الممارسة، وتساقط موروث التقاليد، تنشأُ - كما نشاهد

اليوم – إشكالات جوهرية في هذا النظام؛ حيث يصبح مفهوم الحرية إشكاليةً تعني في النهاية الفوضى الاجتماعية والأخلاقية؛ حيث تنهار القيم والمبادئ والكوابح الأخلاقية، حيث الذاتية الحيوانية هي المرجعية؛ لتصبح النزعات والشهوات والأهواء الذاتية العاجلة، والتي بدأت تظهر أعراضها السيئة في كثيرٍ من هذه المجتمعات، وبدأت هذه المجتمعات تدفع الثمن من آثارها السلبية على العلاقات الإنسانية الاجتماعية على الأسرة، وعلى مسئولياتها وعلاقاتها الإنسانية الحميمة، وعلى السلامة النفسية والروحية للأجيال والكوادر المستقبلية لهذه الشعوب؛ حيث لم تعد الأسرةُ محضنًا أمينًا حصينًا لتربية الأجيال، وتلبية حاجاتها الروحية والنفسية والعاطفية والمادية، الأمر الذي يدفع هذه المجتمعات بشكلٍ حثيثٍ، منذ منتصف القرن الماضي، إلى حافة الفوضى والانهيار الأخلاقي والاجتماعي، على ما خلت عليه سير الأمم والدول والحضارات البائدة من قبل، كقوم عاد وثمود وقوم لوط والفراعنة.

وإذا كان نظام الشورى الإسلامي، إذا تمَّ بناؤه على أسس المفاهيم القرآنية، ومقاصده الحقيقية، فإن على المسلمين أن يلتزموا خيار المجتمع وقرارات الأغلبية، مثله في ذلك مثل النظام الديمقراطي العلماني.

غير أن النظام الشورى الإسلامي يختلف عن النظام

الديمقراطي العلماني، في أن المسلم يعدُّ الحق والحقيقة قضيةً موضوعية، وأن الحقيقة الكلية الكونية هي قضية ليست في متناول المنطق البشري، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]، وأن الرؤية الكلية الكونية هي حاجة ضرورية لهداية مسيرة الإنسان، روحيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا وحضاريًّا وعمرانيًّا؛ حتى تكون مسيرة الإنسان خيِّرةً في الحياة، وأنه لا بد منها لسعادته واستقراره النفسي.

ولذلك؛ فإن المواطنين المسلمين، حتى يحققوا إسلامهم، ويقيموا مجتمعهم على أساس رؤيةٍ وقيمٍ إسلاميةٍ، فإن على المواطن المسلم في قراراته وخياراته أن يقبل ويقتنع ويلتزم الرؤية الكونية الإسلامية ومبادئها وقيمها ومفاهيمها ومقاصدها الروحية الأخلاقية العمرانية الخيرة.

ومن المهم بشأن الرؤية الكلية والقيم والمفاهيم الإسلامية المسبقة لدى المواطن المسلم، وفي فلسفة النظام الإسلامي، أن يكون الأمر واضحًا في أنه ليس أمرَ مَغْميَّاتٍ وكهنوتيَّات، ولكنه أمر رؤيةٍ ومبادئ وقيم ومفاهيم يسيرة محددة، وصريحة واضحة، وموثقة معلومة، وإنسانية خيِّرة، لا تتعلق بها تهويمات، ولا خزعبلات، ولا كهنوتيات.

إن هذه الرؤية هي رؤية ومبادئ وقيم ومفاهيم نزل بها الوحي، وطبقها العهدُ النبويُّ في الواقع البشريِّ؛ ولذلك

فهي تتناغم مع الفطرة الإنسانية، وتمكِّن لها، وتقنع العقل، وتَقَرُّ لها النفس والروح، وتروي الوجدان؛ وهي بذلك، وبالحجة الدامغة، توفر إطارًا وثوابت ترسي النظام على قاعدة إنسانية روحية أخلاقية إعمارية خيِّرة.

وهكذا فإن من آمن بها فإنما يؤمن على بيِّنةٍ، فإن قبلها، واقتنع بها، ورضيتها نفسيته ووجدانه، فخياره هو خيارُ الإسلام، وأما من يرفض أسسها ومقاصدها وثوابتها؛ لجهل أو موروث، فله - كبشر - كامل الحرية في ذلك، ولا يكون بذلك مسلمًا؛ لأنه ليكون مسلمًا ليس له أن ينتقي بالتغيير والتبديل في الأسس والثوابت.

وهذا معناه أن لكل فردٍ أن يكون مسلمًا أو لا يكون، ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ولكن ليس لأي أحد أن يغير أو أن يبدل في الأسس والثوابت والمقاصد؛ وأن يرفض القيم والمفاهيم والمقاصد، ليضفي على نفسه، اعتباطًا، صفةً لا يتمتع بها، ويعلن للملأ هوية لا ينتمي في حقيقته إليها.

وعلى هذا الأساس فإن نظام الحكم السياسي في الأمة الإسلامية في نهاية المطاف يلتزم هذه الرؤية، وتلتزمها قراراتُه وتنظيماته السياسية من خلال اقتناعات الأمة وقبولها؛ أي إن النظام الإسلامي (بالاصطلاح الهِيلِينِي الغربي) هو نظامٌ « ديمقراطي »، أي إنه يلتزم في قراراته رأي أغلبية جمهور

المواطنين، ولكنه « ديمقراطيّ » إسلاميّ شوريّ، وليس « ديمقراطيًا » ماديًا علمانيًا.

وهذا معناه أن مهمة المسلمين في ترتيبات النظام السياسي الإسلامي الشوري هو التشاور في مختلف شئون الحياة وخياراتها في ضوء هذه الرؤية وهذه القيم والمفاهيم، بما يحقق مقاصدها في الزمان والمكان، وبالتالي يحقق ذواتهم، ويرعى مصالحهم وبشكل توافقي بين أفراد المجتمع وفئاته، في ترتيباتهم الحياتية، وفق مقتضيات الحال.

ولتحقيق هذا التوافق فإن النظام يلتزم اقتناع الأغلبية في حدود الرؤية والمفاهيم والمقاصد الإسلامية الأساسية التي تنبع من انتماءات أبناء المجتمع في إخاء الإنسانية والمواطنة، كما يلتزم النظام مبادئ الإخاء والعدل والتعاون والتكافل والرحمة، ومن ثم يرعى هذا النظام كرامة الإنسان، والحقوق الأساسية الإنسانية للمواطنين، وكفالة العيش الكريم لكل واحد منهم بكل فئاتهم، بغض النظر عن أي اعتبار في العرق أو الدين أو القدرة أو المكانة، وليس للنظام أن يخرج على هذه القيم، أو يتنكر لها، وتكون غاية النظام - في خاتمة المطاف - في كل ترتيباته، هو التشاور لتحقيق هذه الأهداف والمقاصد، وفي ذلك كل الخير للفرد والأمة.

وبذلك، وفي ظلِّ النظام الشوري، لا يمكن لأي مسلم،

حسب عقيدته وتربيته والتزامه، أن يقبل أو يقر، عن عمدٍ، بضمير مسلم سليمٍ، أن يعتدي أو يقرّ ظلمًا وعدوانًا، على غير وجه الحق والعدل، في حقٍّ أي أحدٍ آخر، مسلمًا كان أم غير مسلمٍ، ولو كان خصمًا أو عدوًّا، طلبًا لمصلحته الذاتية أو لمصلحة أي أحدٍ آخر، ولو كان أقرب قريب؛ لأن من شاء أن يبرَّ أحدًا فله أن يبره من خاصة جهده وماله، وليس بظلم أي إنسانٍ آخر، أيًّا كان دينه أو انتماؤه، غير ذلك ظلم وعدوان، ليس من الدين ولا من العدل في شيء.

ومن المهم أن نلحظ هنا أيضًا أنه في ظل النظام الإسلامي السياسي المدني الشوري؛ حيث يقتصر دور الأحزاب والفئات السياسية على التنافس في تقديم البرامج السياسية الحياتية، وأولوياتها في تحقيق مصالح الأمة، وعلى أساس رؤية الأمة وأولوياتها.

وهنا فإنه لن توجد في الحقيقة – في هذا النظام الإسلامي الذي ليس فيه مكان لوصاية الكهنوت واستبداد الصفوة – مشكلة في التعددية، أو مشكلة في تداول السلطة؛ لأن وعي أبناء الأمة، ورفض سيطرة الأيديولوجية الكهنوتية، التي تتحدث – بشكل مباشر أو غير مباشر، واعٍ أو غير واعٍ – باسم المقدَّس والحقيقة المطلقة التي يحتكرونها، ليصبح لهم حق الوصاية على الأمة، ليكون لهم حقٌّ احتكار القرار، وبالتالي تمكين الاستبداد والفساد.

كل هذه المعطيات تمنع بالضرورة قيام السلطات الاستبدادية، تحت أي مسمى أو أي ادعاء، وتجعل الأمة وحدها هي صاحبة القرار، ومصدر السلطة؛ وبذلك يكون للأمة في هذا النظام الإسلامي الشوري المدني حكومات مدنية تتولاها وتتداول عليها، أحزاب سياسية يكون قبول برامجها، أو رفضها، إنما يرجع إلى الأمة ومدى ما تناله برامج هذه الأحزاب السياسية من قبول واقتناع، ودون هذا القبول، وهذه الاقتناع، فلا سلطة ولا شرعية، ولا مجال في هذا النظام، في كلِّ الأحوال، لأي حكومة أو حزب لا ينالون ثقة الأمة، وغير ذلك اغتصاب للسلطة وحكم فساد واستبداد.

ومن هنا فإن النظامين الديمقراطي العلماني، والشوري الإسلامي، أو بتعبير أوضح، فإن النظامين « الديمقراطي » المادي العلماني، و « الديمقراطي » الإسلامي الشوري، وإن تشابها في بعض الوجوه – وخاصة في فصل السلطات والتزام قرار الأغلبية – فإن بينهما فروقًا جوهرية وفلسفية عميقة؛ لما بين المجتمعين والحضارتين من فروق فلسفية عميقة، تتعارضان بتعارض مفهومي « الحق للقوة » و « القوة للحقِّ ».

وهذه الفروق الفلسفية الأساسية لا بد من أن تعكس نفسها في أمر الكثير من الترتيبات، وخاصة في مناهج ومكونات اتخاذ القرار ومؤسساته وترتيباته، حتى لا تنتهي الأمة الإسلامية، حين لا تعبِّر مؤسساتها وترتيباتها عن فلسفتها وغاياتها، إلى قرارات

لا تلتزمها ولا تقتنع بها، وبالتالي لا تحركها ولا تستنهض همتها ولا تلمس حوافزها ودوافع البذل والجهد والعطاء في قرارة نفوس أبنائها ووجدانهم.

وحتى لا تنتهي الأمة إلى الحال الذي تعاني منه بسبب المحاكاة العمياء « للديمقراطية المادية » في شكليات الخيارات والقرارات، إلى قرارات النسب الهزلية المزرية المزيفة التي تكاد أن تصل إلى مئة بالمئة إن لم يكن أكثر!! حين تقلد مؤسساتُ القرار السياسي في الأمة شكليًّا وحرفيًّا ترتيباتِ النظام الديمقراطي العلماني وفلسفته، دون وعي بطبيعة هذه الترتيبات ودلالاتها ومقاصدها، وبالتالي دون وعي ولا قدرة على تمثل المناسب المفيد منها، ومن ترتيباتها؛ بحيث تفيد منظومة الرؤية والفكر والحضارة الإسلامية منها، وحتى تتواءم وطبيعتها وغاياتها الفلسفية والحياتية.

وقد يكون من أثر اختلاف فلسفة النظامين « الديمقراطي » الإسلامي الشورى و « الديمقراطي » المادي العلماني أن التزام التشاور في النظام الإسلامي يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور ما يمكن تسميته في ترتيبات الأنظمة السياسية المعاصرة بـ « الأحزاب البرلمانية » التي تنتج عن التزام المتشاورين في النظام الإسلامي بالاقتناعات الضميرية بما هو حق وعدل ومصلحة، وليس بمواقف حزبية ثابتة ومقررة مسبقًا.

مثل هذا الوضع قد يؤثر على مواقف الأعضاء والأغلبيات، في حالات تغير الاقتناعات نتيجة التأمل والتشاور. وهذا الوضع قد يؤثر في بعض الأحوال والظروف على استقرار السلطة التنفيذية، واستمرارية سياساتها، لتغير مكونات قاعدتها البرلمانية، وهذا الوضع قد يجعل « الأنظمة الرئاسية » - بصورة من الصور - أكثر ملاءمةً للنظام الشورى الإسلامي، وهو غير النظام الذي يعرف عند طلاب العلوم السياسية بـ « النظام البرلماني »، وذلك بشرط إحكام الرقابة الدستورية على سلطات الرئيس، ودون التوسع فيها إلا بما هو ضروري لتمكين السلطة التنفيذية من أداء دورها.

من هنا فإن على الأمة أن تدرك حقيقة منطلقاتها، ورؤيتها الكونية، وطبيعة منظومتها وفلسفتها الحضارية؛ وذلك حتى تُبنَى مؤسساتُها وترتيباتها الدستورية، بالأسلوب الفعَّال الصحيح الذي يتفق مع طبيعتها ومقاصدها، وحتى تعرف كيف تستفيد الأمة سلبًا وإيجابًا من تفاعلاتها وحواراتها الحضارية المستنيرة، مع ما حققته وكشفت عنه تجارب الأمم والمنظومات الحضارية المعاصرة الأخرى، من أمر « الحقائق العلمية »، ومن « الترتيبات » الاجتماعية والحياتية الفعَّالة؛ حتى لا تعيد الأمة الإسلامية، في كثير من الأمور، « اختراع العجلة » كما يقولون.

وبهذا النوع من التفاعل الحضاري الإيجابي يمكن للأمة

أن تفعّل منظومتها الاجتماعية والحضارية بأقل جهد ممكنٍ، مستفيدةً من كلِّ جهد خَيِّرٍ بنَّاءٍ حقَّقته الإنسانية في مسيرتها الحضارية، وحتى تسهم هي بدورها، ومن خلال منظومتها الحضارية الإسلامية وإبداعاتها الخيِّرة، في ترشيد المنظومات الإنسانية الحضارية الأخرى.

إن من المهم أن نؤكد هنا من جديد أن هذا النظام الإسلامي المدني الشورى الذي لا تطال فيه يدُ الحكومات وسلطاتها التنفيذية قداسة الدين، ويستقل فيه شئون التوعية والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام العام؛ لتكوِّن هذه الشئون هيئةً أو هيئات مستقلة؛ حيث يعود أمرها جميعًا إلى يد الأمة وممثليها المختصين بهذا الأمر وحدهم مباشرة.

وبهذا فإنه لا مجال للأحزاب والفئات السياسية في هذا النظام الإسلامي المدني؛ أن يكون لها وصاية دينية، أو خصوصية قدسية، وليس لهذه الأحزاب والفئات إلا التنافس السياسي المحض؛ لخدمة الأمة، في برامج سياسية حياتية، تنبني على اعتبارات حياتية معقدة، وإن كانت تنطلق من فلسفة وقيم ومفاهيم ومقاصد إسلامية دستورية محددة، الأمر الذي يسمح بتعدد الرؤى والأولويات ووجهات النظر، وإن كانت جميعها تلتزم دستور الأمة، وتستمد شرعيتها من قبول الأمة ورضاها عن هذه البرامج، وعن أداء هذه الحكومات.

مما سبق يتضح لنا - دون أدنى شكٍّ - أن نظامَ الأمة الإسلامية نظامٌ مدني شوري إسلامي؛ لأن محتواه يستند إلى إرادة الشعب، وفي الوقت نفسه فإن هوية المسلمين وقيمهم ومقاصدهم وخياراتهم وأولوياتهم تمثل الركيزة الأساسية في خيارات النظام وأولوياته، والذي يتم تحديدها بشكل توافقي دستوري مع بقية فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المسلمة في الدولة، وهو بذلك نظام إسلامي في محتواه، ونظام مدني في ترتيباته؛ لأنه توافقيٌّ دستوري، يمثل الفئات والهويات كافةً، ويرعاها، على أساس المبادئ والقيم والتنظيمات التي ينص عليها ويحددها للجميع الدستور المدني التوافقي، والذي يستند إلى الإرادة الشعبية ومجمل رؤاها وقيمها العامة الخيِّرة، والتي هي في جوهرها إسلامية وإنسانية، تحقق المصلحة ولا ترفضها الفطرة ولا العقل ولا مقاصد الأديان؛ حيث إرادة الأمة هي الوصي على سير أعمال الحكومة والنظام وأدائهما، وليس العكس.

وبهذا نستطيع القول إنه لا تعارض بين مدنية النظام، وإنسانية قيمه ومقاصده، وبين إسلامية الأمة، وسمو مقاصدها ومبادئها، وأنه لا تعارض بين مدنية الحكومة، وبين إسلامية الدولة وإنسانيتها.

وبهذا أيضًا؛ فإن المحصلة في نظام هذه الدولة المدنية الإسلامية الإنسانية هو كفالة حرية العقيدة، وسلامة المنطلقات،

والتزام العدل، وحماية موارد الأمة وسلامة أداء مؤسسات الدعوة والتوعية والتربية والتعليم والثقافة والإعلام في خدمة الأمة؛ بحيث تكون الوصاية للأمة على الحاكم والسلطة، وليكون الحاكم والسلطة هما المنفذ المؤتمن والحارس المخلص لمصالح الأمة والمجتمع بكافة فئاته الممثلة لحقيقة خياراته.

وبمثل هذا النظام تصبح الحكومات ومؤسساتها في بلاد الأمة الإسلامية ودولها معبرة عن إرادة الشعب وخياراته، وهي وكيلة عنه وعن إرادته، وليست حكومات هجينة مدلسة مستبدة فاسدة تخدم مصالح خاصة، ولا حكومات كهنوتية مستبدة فاسدة تزعم التعبير عن الإرادة الإلهية، بأفواه كهنة موظفين من أصحاب الإجازات والألقاب، تفرض السلطةُ بهم، وبسطوة زبانيتها على الأمة والشعب، إرادتَها ووصايتَها خدمةً لمصالح فئات الصفوة المالية السياسية فيها.

إن كلَّ هذا النوع من الحكومات هي في نهاية المطاف سلطات مستبدة، ومراكز نفوذ تسعى لتمكين الفساد والإفساد والمصالح الظالمة الاحتكارية الفاسدة الخاصة، ولذلك يستحيل معها، ومع وصايتها الهجينة العلمانية أو الدينية الكهنوتية، المسفرة أو المقنعة، أمر التعدد والتداول في السلطة، على ما نرى من حال الأنظمة الهجينة العلمانية الملفقة المقلدة، والأنظمة التقليدية الكهنوتية؛ التي تستبد بشئون كثير من الأمة الإسلامية البائسة، وتبدد مواردها وثرواتها.

ومن المهم أن ندرك أنه في هذا النظام المدني الإسلامي، حيث لا شرعية للحكومات والسلطات، إلا للسلطة والشرعية المستمدة توافقيًّا من الأمة والشعب بكل فئاته، والذي ليس لأي سلطة في هذا النظام وصاية على الأمة، والذي ليس لأي حكومة أن تبقى وأن تحكم إلا بخيار الأمة والشعب ورضاهم عن برامجها وسلامة أدائها. ومن هنا فإنه لا يكون في هذا النظام شرعية، ولا طاعة، إلا للسلطات المستمدة من الأمة واقتناعاتها وخياراتها.

وفي حالة التعدي والانحراف، من قبل أي سلطة أو فئة، وحيث إنه لا شرعية للعنف في الصراع السياسي داخل المجتمع المسلم والدولة المسلمة - قالوا: يا رسول اللّٰه ألا نقاتلهم؟ قال: « **لا، ما صلوا** » - فلا يفهم من ذلك، قبول الظلم والانحراف الفساد والاستبداد وأنه ليس من حق الأمة والشعب - عند الضرورة - إذا فشل النصح والاعتراض والنقد، أن تتولى الأمة وضع حدٍّ للتعدي والانحراف وللظلم والفساد والاستبداد، بأن تسحب الأمة البساط من تحت أرجل الفئات أو السلطات المعتدية؛ باللجوء إلى المقاومة الجماعية المدنية السلمية، ومن أهم هذه الوسائل، ودون إخلال بأمن المجتمع، ممارسة التعبير والتظاهر والرفض والعصيان السلمي؛ وذلك لإحقاق الحقوق، ولمنع التعديات وتحقيق التصحيحات والإصلاحات المطلوبة، أو لاستعادة السلطة والمشروعية، فـ « **أفضل الجهاد كلمة حق**

عند سلطان جائر » و « **لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »**، « **على المرء السمع والطاعة فيما أحبَّ أو كره، إلَّا أن يؤمر بمعصيةٍ، فإذا أمر بمعصيةٍ فلا سمع ولا طاعة »**، و « **لا طاعةَ إلَّا في معروف »**.

أما إذا افترقت جماعة المسلمين إلى طوائف ودول وإمارات وأصبح الصراع صراعًا طائفيًّا أو عرقيًّا مسلحًا، ففي هذه الحالة فإن على جماعة الأمة أن تكون طرفًا يسعى بالوفاق والتصالح وتحكيم العقل والعدل والإخاء ورعاية المصالح العليا للأطراف المعنية وللأمة.

أما إذا أصر طرف أو أصرت طائفة على الظلم والعدوان فإن على جماعة الأمة أن تقف إلى جانب الطرف المظلوم وأن ترغم الباغي ولو باستخدام القوة والسلاح إذا اقتضى الأمر ذلك، إلى أن يفيء الظالم وتفيء الطائفة الباغية إلى منهج الحق والعدل ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩].

وهذا يعني أن من واجب الأمة أن تعمل دائمًا على أن توحد صفوفها وأن تتضامن وأن يتحد جميع شعوبها، وأن لا تتمزق شيعًا وطوائف، فالوحدة والتآلف والتكامل والتضامن والتعاون

هم أولى بهم من سواهم وفي ذلك قوتهم وعزتهم وأمنهم ورخاءهم.

بهذه الرؤية فإنه من الواضح أن « الأمة الإسلامية » هي رؤية وتربية ودعوة وتعليم إسلامي بالدرجة الأولى، وهي دولة ودستور وحكومة مدنية إنسانية إسلامية؛ أي إنها إسلامية المحتوى والهوية، ومدنية التوافق والتنظيم، ولا مجال فيها - على أساس هذه الترتيبات - للفصل بين الأمة دينًا ورؤيةً، وتربيةً ودعوةً، وبين السياسة وتوجيه السلطات والخيارات والأولويات الاجتماعية الحياتية.

وبهذه الرؤية أيضًا يتضح أن الأمة الإسلامية، ليست أمةً أو دولة أو حكومة « ديمقراطية » مادية علمانية، الدين فيها مُغيَّبٌ، ولا هي أمة أو دولة أو حكومة « ماركسيَّة » مُلحِدة مستبدة، تحارب الدين وتهدمه، ولا هي أمة أو دولة أو حكومة « هَجِينة » فاسدة مستبدة، مضيعة الهوية، الدين فيها مُهَمَّشٌ يُستدعى لمواكب الأعياد والموالد وتشييع الأموات، وهي ليست دولة أو « حكومة دينية » « كهنوتية » فاسدة مستبدة، الدين فيها موظفٌ لمصلحة الخاصة، وجشعهم ومفاسدهم وقهر شعوبهم ونهب ثرواتهم ومقدراتهم.

إن الأمة الإسلامية ليست شيئًا من ذلك بل هي أمة « إسلامية » أخلاقية قيمية الوُجْهَة والمحتوى، وهي في ذات

الوقت، دولة وحكومة مدنية « شورية » إسلامية، بالتوافق والتعاون على البر والتقوى، وهي بروحانيتها تعلي - بوعي الأمة وخياراتها وإملاءاتها - من شأن الدين وشأن القيم، وتحمي الرؤى والعقائد والحريات الإنسانية الحضارية العمرانية، وترعى مصالح الأمة وفِئات الشَّعْب وكراماتهم، وتحمي الضعفاء وتكفل حاجاتهم، وتَعْمُر الأَرْض، وتُقيمُ العَدْل بين فئات الناس كافة.

ومن الواضح أنه لن يكون ذلك إلا أن يتنبه المفكرون والقادة « الإصلاحيون » إلى أهمية « المؤسسات » في تحقيق الوعود وسلامة الأداء، وإلا فإن القادة الإصلاحيين أنفسهم أو من يعقبهم لن يلبثوا أن يقعوا في ذات الشِّرك، وأن ينتهوا، هم وخلفاؤهم كبشرٍ، إلى مُمَارسات الاستبداد والوصاية والفساد، كما انتهى إلى ذلك من نرى من الأمم ومَنْ سبقهم من الأمم.

ومن هنا فإن على المفكرين والإصلاحيين أن يبنوا برامجهم الفكرية والإصلاحية، ليس على مجرد لوك المقاصد والأهداف السامية، ولا على مجرد تسويد صفحات وصف الآمال والوعود الإنشائية المعسولة، ولا على المباهاة بانحياز الجمهور إليهم بسبب ما يعانون من استبداد الأنظمة القائمة، ومظالمها ومفاسدها.

ولكن يجب على المفكرين والإصلاحيين حقًّا أن يبنوا

برامجهم على جوهر المقاصد والأهداف السامية والوعود الصادقة التي تستند في الوقت ذاته إلى خارطات طرق عملية تستند إلى بناء مؤسسات فَعَّالة متكاملة تُمَكِّن جمهور الأمة، في واقع ممارسة الحياة السياسية، من اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، وتمكّن الجمهور إضافة إلى مؤسسات الرقابة والمحاسبة من مراقبة السلطات القائمة على سلامة أدائهم ومحاسبتهم بما لا يسمح بالاستبداد، وحتى لا يحدث ذلك، لا يسمح بجمع السلطات في يد واحدة، أو في أيدٍ معدودة؛ لتتصرف وتستبد بلا رقيب ولا حسيب، بعد أن تخلق أجواءً من تشويه الثقافة، وتجهيل الأمة وتضليلها، بمناهج وأساليب ووسائل تربوية وتعليمية وإعلامية ومعيشيّة، يُسيِّرها ويُسيْطر عليها رجال السلطة والمال والاحتكار، وأتباعهم وموظفوهم، من الكهنة والمثقفين والإعلاميين، الذين يأتمرون بأمرهم، ولا يأبهون في الحقيقة إلا لتحقيق مصالحهم ودوام سلطان سادتهم وفسادهم.

وحتى لا تدور الأمة في حلقات إصلاحٍ وهمية مغلقة مفرغة، تعيش معها في دوامة حلزونية هابطة لا تنتهي من سراب أحلام العزة والكرامة والإنماء والإعمار، وسراب القضاء على الاستبداد والفساد والفقر والظلم، فإن على الإصلاحيين والمفكرين والمربين، إن أرادوا حقًّا تحقيق الإصلاح واستنهاض الأمة، أن يغرسوا في ضمير الأمة ولدى

جمهورها النظر إلى الأفعال، لا إلى الأقوال، وأن يقيسوا الأداء بالنتائج لا بالدعاوى، وألا يركنوا إلى مجرد معسول القول الذي لا يستند إلى مؤسسات فاعلة.

ولو نظرنا إلى أدبيات الصَّفَوات السياسية والثقافية والإعلامية في الأنظمة المستبدة، دينية كانت أو غير دينية، عبر التاريخ، فإننا نجد بينها سمة مشتركة من المبالغة في مَعْسُول القول الإنشائي الأجوف والوعود المكرورة الكاذبة؛ لأن صفوات الأمم المتخلفة، وطبقاتها الحاكمة، تتفق جميعًا في إرسال دعاوى لا تكلُّ ولا تملُّ من الحديث المعسول، والوعود الكاذبة، عن جهودها الوهمية الدائبة التي لا تكل ولا تمل في سبيل الإصلاح، وخدمة الأمة، وإقامة مجتمع العدل والرفاه، والقضاء على الفساد، وفي جهود رسم خطط التنمية الخمسية والعشرية والألفية الوهمية، وفي سبيل إصلاح المرافق التعليمية والصحية، وتحقيق الوفرة، والقضاء على كل أسباب الفقر والمرض، وإنعاش الصناعة والتجارة، وكل ما يخطر ولا يخطر على البال، من كل جديد تتطلع إليه النفوس.

وتذهب طغمةٌ وتأتي طغمةٌ، وتسقط حكومة وتُنَصَّب حكومة، وتذهب دولة وتأتي دولةٌ، والحديث والوعود والتخدير؛ الذي لا يستند إلى مؤسسات دستورية وخدمية فاعلة متكاملة، تسمعه من أبواقها، في كل يومٍ حديثًا معادًا

مكرورًا، دون أن يكون لأي شيءٍ من ذلك الحديث والوعود، بالطبع، أي أثر، بل إن حال تلك الشعوب، في واقع الحال، بسبب غياب المؤسسات، والسياسات الرشيدة ورقابة الأمة، يسير من سيِّئ إلى أسوأ.

وما لم تَعْرِف الأمة ومفكروها الأسباب التي يسمح، بل تدفع الأنظمة والصفوات، بغض النظر عن منطلقاتها وتوجهاتها دينية أو غير دينية، بأن تنتهي إلى ممارسة الاستبداد وما يتبعه من ممارسات الفساد والإفساد، وتواجهها وتعالجها، فإن الأمة لن تستطيع أن تضع حدًّا لهذه الدوامات والحلقات المغلقة المفرغة والحلزونيات الهابطة بالأمة، مهما تغيرت مسميات الأنظمة وتبدلت فيها الوجوه.

ومن أهم الأسباب التي سبق أن تحدثنا عنها لهذه الظاهرة البائسة الشيطانية هو ضعف وعي الجمهور وضعف ثقافته ومعرفته بالوسائل التي تضبط سير الحكومات والأنظمة، والتي تضع حدًّا لظاهرة متلازمة الاستبداد والفساد.

وهذه الظاهرة، كما هو معلوم، لا يقف في وجهها ولا يقضي على جذورها إلا قيام المؤسسات الدستورية القاعلة المتكاملة؛ التي تنظم العمل والأداء، وتَفْصل السلطات وتحددها، وتتولى سنَّ القوانين والأنظمة التي تحدد الصلاحيات والاختصاصات والمجالات وسبل الأداء، كما تتولى المحاسبة

والمراقبة، وبذلك يصعب أن يستشري الاستبداد والنهب والسلب والفساد في الأنظمة، ولا تجتمع فيها السلطة في يدٍ أو في أيدٍ محدودةٍ تكون هي الخصم والحكم، ولا تستطيع الأهواء والنزوات والشهوات والمصالح الخاصة أن تملي السياسات، ولا تمر التعديات دون رقيب أو حسيب.

ونقطة البدء في علاج هذه الأدواء هي وعي الأمة بأهمية المؤسسات في التشريع والتنفيذ والمحاسبة والمراقبة وفي التربية والتعليم وفي شئون الثروة والموارد والمال وفي شئون الإعلام؛ لأن الأمة في نهاية المطاف - بوعيها وبمؤسساتها الإصلاحية المدنية الدينية والاجتماعية والسياسية - هي التي تضمن سلامة الأداء، وهي التي تفعِّل المؤسسات التي تسهم بدورها في بناء القاعدة الجماهيرية، وفي تفعيلها، وفي ترشيد مسيرتها؛ والتي تكفل سلامة الأداء، ولا تغفل ولا تتوانى عن كشف القصور والتعديات، والضرب على أيدي المنحرفين والمقصرين.

لذلك؛ فإن وعي الأمة ومؤسساتها، على اختلاف أنواعها؛ الأهلية والعامة، الرسمية وغير الرسمية، هو نقطة البداية، وهو الذي يجعل جمهورها كيانًا منظَّمًا متراصًا متماسكًا لا يتم شيء دون علمه ودون اقتناعه ودون قراره، ولا يسمح أن يصبح الشعب، بغياب منظماته، مجردَ أفراد يعانون - برغم أنهم يعيشون في وطن واحد - في عزلةٍ وعجزٍ وخوف ورعب وتفكّكٍ؛ كالقطيع حيث كل واحدٍ، بسبب التجهيل

والتضليل، ليعيش الإنسان فيه فردًا أنانيًا منعزلًا، غير متواصل أو متعاون مع من حوله، وهو في جهل بما يجري حوله في الخفاء، وما يدور في الظلمة، وسط ضبابة وغمامة من التضليل والتخدير الإعلامي الكاذب الزائف.

لذلك فإن وعي الأمة ومؤسساتها هو المنطلق والدرع الذي يحمي الأمة ومصالحها، والذي لا يسمح لأصحاب المصالح، بقدراتهم التنظيمية، العلنية والسرية وما وراء الكواليس، أن يستغلوا شعوب الأمة، وأن يخدعوها ويضللوها؛ بسبب غياب مؤسساتها العامة والأهلية، أو بسبب ضعف بنية هذه المؤسسات، وضعف تنظيمها، وضبابية سلطاتها ومجالاتها وصلاحياتها واستقلاليتها.

وهكذا؛ فإننا نؤكد هنا ما سبق أن أشرنا إليه سابقًا؛ وهو أن السبيل إلى تحقيق مشروع الإصلاح السياسي الإسلامي يعتمد وينطلق ويبدأ من وعي رجال الإصلاح الإسلامي ومفكريه، ومن تصميمهم المستند إلى سلامة الرؤية، وسلامة المقاصد والمفاهيم الهادفة إلى تمكين الأمة من بناء مجتمع السلام والعدل والإعمار المسلم، وذلك بتجلية الفلسفة الإسلامية وببناء المؤسسات التي تحقق كفاءة الأداء، وتسد الباب أمام ممارسات الاستبداد والفساد.

* * *

ترشيد التشريع حماية للحرية ضد قوى الفوضى والتفكك الاجتماعي وتجارات الرذائل:

بقي أمر واحد، وهو أمر يحتاج من المفكرين والتربويين والإصلاحيين النظر فيه ودراسته علميًّا؛ للتقرير بشأنه، في حالة كل شعب وبلد مسلم، بحسب حاله وما يناسبه اجتماعيًّا وسياسيًّا، وبما يُحَقق غاياته الروحية والحضارية الإسلامية، وُيرشِّد قراراته التشريعية والسياسية.

وهذا الأمر هو تحديد السنِّ التي تؤهل المواطن للإسهام في صنع القرارات السياسية والتشريعية، واختيار القيادات، ولا سيما حقُّ التصويت والترشيح؛ بحيث يقضى على الغَوْغَائِية التي تتسم بها أنظمة الديمقراطية الغربية، والتي يستغلها أصحابُ المصالح والمسيطرين على الإعلام والتعليم وعلى ثروات الأمم وأموال المصارف، لإفراز قيادات سيئةٍ فاسدةٍ يسهل استغلالها وتوجيهها والضغط عليها؛ لتزييف إرادة شعوبهم وأممهم، على ما نرى من حال الدول الغربية في عالم اليوم، وما تهدره من مواردها ودماء أبنائها وموارد ودماء العالم من حولها بسبب تزييف إرادتها وإفساد ذمم ساستها.

ومن أهم وسائل هذه الغوغائية وتزييف الإرادة الشعبية هو اعتبار دفع الضريبة المقياس الأساس لتقرير حق التصويت؛ بحيث أصبح القرار السياسي في ضوء آليات أصحاب المصالح الخاصة التعليمية والمالية والإعلامية بيد الفاسدين من أصحاب

المصالح الخاصة المنظمين والساسة المأجورين بخلق أغلبية عَدَديَّة في كثير من البلاد، من المراهقين وصغار السن؛ الذين لا يَعُون من شئون الحياة والمجتمع إلا شهواتهم المتفتحة والمتفجرة، دون قدرة على إدراك الأبعاد الروحية والاجتماعية المختلفة لهذه الممارسات، ولآثارها البعيدة المدى على المجتمع؛ ليكونوا وسيلة تُجَّار مُتَع الرذيلة والمصالح الفاسدة الأنانية الخاصة؛ لإشاعة المفاسد الحيوانية، وما يؤدي ذلك إليه من التفكك الاجتماعي وإهدار القيم والأخلاق في المجتمع.

وإذا كان هذا مقبولاً في المجتمع المادي الحيواني « اللا أدري » « Agnostic » الذي تنصرف فيه الأغلبية إلى المصالح المادية الخاصة، والمحلية الحيوانية العنصرية الضيِّقة، فإن ذلك غير مقبول ولا معقول في المجتمع الإسلامي الروحي الأخلاقي، والإنساني الإعماري الحضاري.

ولذلك فإن طبيعة المنظومة الإنسانية الحضارية الإسلامية يتوجب فيها أن تحدد السن المناسب للتصويت، والمشاركة في صنع قرار الشأن السياسي العام، على أساس وعي الفرد بضرورة تحقيق المصالح بالوسائل السليمة المشروعة، وأن يراعى في ذلك مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الأخلاقية الإسلامية، في معنى المجتمع، ومعنى الأسرة، وحماية أخلاقية الأسرة والطفولة، وحماية حقوق المرأة والطفل، ومنع المفاسد [...]تعديات التي تُشيع الفواحش والمظالم، وتُفْسد الأخلاق،

وتهدم الأسرة، وتضعف الأواصر، وتهدم أسس المجتمع.

وحتى لا يطغى ضعف الوعي وتسلط الشهوات، وانحراف الإعلام وسيطرة المصالح المادية الضيقة بسبب متطلبات الحياة الحديثة واتساع آفاق إعداد الكوادر القيادية والمهنية في مجتمع الصناعات والتقنيات والمعرفة المعاصر؛ بحيث يظل جُلّ الناشئة على مقاعد الدراسة والتدريب حتى يجاوز الواحد منهم العشرين عامًا قبل أن يصبح مؤهلًا لأن يدخل سوق العمل، وبالتالي لن يتمكن من ممارسة الحياة الزوجية وإدراك مسئولياته الاجتماعية والأخلاقية، وإدراك أهمية حماية الأطراف في الأسرة والمجتمع.

لذلك فإن المبالغة في خفض سن التصويت السياسي إلى سن الواحد وعشرين عامًا بل ترتفع الأصوات لخفض سن التصويت إلى سنِّ الثامنة عشرة، بل والسادسة عشرة ومثل هذا الأمر فإنه بالتأكيد لا يصب في خدمة مصالح المجتمع العامة، بقدر ما يصب في مصلحة من يستغلون اخضرار عود المراهق والناشئ؛ لإفساده واستغلاله بإشاعة الفواحش، وترويج التجارات الضارة المدمرة، وفي اختيار القيادات السيئة وغير المؤهلة، واتخاذ القرارات السياسية الضارة باسم الجماهير الغضَّة العود، عديمة الدراية والخبرة، بما يخدم، دون وعي منهم، ذئاب المصالح الخاصة، وتجار الرذائل والحروب، ومظالم الشعوب

إن طبيعة المجتمع المسلم، وطبيعة غاياته، تحتم أن

رعاية الناشئ والمراهق ماديًا ومعنويًا حتى ينضج ويصبح قادرًا على إدراك مسئولياته الاجتماعية، وإدراك طبيعة منظومته الاجتماعية والسياسية والحضارية الأخلاقية البنَّاءة الاستخلافية السامية.

وتحقيق هذه الغايات الفطرية الإنسانية النبيلة، في تصوري، لا يمكن في جُلِّ المجتمعات المعاصرة أن يتحقق إلا بواسطة من كان في العشرينات من عمر الشاب أو الشابة؛ الأمر الذي يجعل سن الخامسة والعشرين، بشكل عام، في رأيي هو الحد الأدنى الأنسب، لممارسة حق التصويت السياسي، وهو ما يناسب طبيعة منظومة الحضارة الإسلامية وغاياتها؛ لأنه حينئذ يكون الواحد من الشباب أو الشابات مؤهلًا للتصويت في الشأن العام.

هذا ما أراه الأنسب في جل المجتمعات إن لم يكن كلها، ما لم يثبت علميًّا وفي ضوء معطيات المنظومة الإسلامية وغاياتها في حالة مجتمع أو آخر غير ذلك، وذلك لأنه في جل المجتمعات في هذه السن - يكون جل الشباب قد تزوج وكوَّن أسرة، ويكون قد نزل إلى سوق العمل والمسئولية، وتقدير مختلف الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والسياسية لحياة المجتمعات عامة والمجتمعات الإسلامية ومسئولياتها ومتطلباتها، وإدراك ما يترتب على تصرفات الفرد في المجتمع من آثار.

وإننا يجب أن ندرك مدى خطورة أن يأتي تحديد سن التصويت والاقتراع في النظام السياسي الإسلامي، ولمجرد التقليد الأعمى للأنظمة السياسية المادية الحضارية الأخرى.

إن طبيعة تلك المنظومات المادية غير طبيعة المنظومة الإسلامية، وطبيعة مسئولياتها واهتماماتها هي غير طبيعة تلك المنظومات المادية ومسئولياتها واهتماماتها؛ ولذلك فإنني أعتقد أنه يجب أن يكون تحديد السنّ في المجتمعات المسلمة موضعَ دراسةٍ وبحثٍ وتقييمٍ جادٍّ؛ للتأكد من أن القرار في هذا الأمر المهم يؤدي إلى الحصول على المشاركة الناضجة الواعية الرشيدة في صنع القرار السياسي والاجتماعي الإسلامي، بما يخدم مصالح الأمة والجماعة والأسرة والفرد، وقيمها وغاياتها، داخليًّا وخارجيًّا، من منظور العدل والتراحم والتكافل بين أبناء الأمة خاصة، وأبناء الإنسانية عامة؛ فلا يسمح بالاعتداء على كرامة أي إنسان، أو أي أحدٍ سواهم من بني الإنسان، أو حقوقهم في الحياة الكريمة.

وعلى الأمة ومفكريها وقياداتها أن لا يسمحوا للمحاكاة الغوغائية أن تضلل الأمة لتهدم في غفلةٍ منها، قواعد الأسس والأواصر الاجتماعية الأخلاقية للمجتمع الرشيد المسلم.

* * *

والسؤال هو: من أين تبدأ الأمة هذا المشوار الإصلاحي؟

ومن أين يبدأ رجال الإصلاح الإسلامي، مشوار الصحوة والإصلاح والبناء والإعمار الفعَّال، واستعادة دور الأمة المركزي القيادي الفعال؟ وكيف يتحقق القضاء على متلازمة الاستبداد والفساد في فكر الأمة وفي تاريخها السياسي؟!

والجواب أنه بناءً على ما سبق، ومما هو ظاهرٌ من حال أبناء الأمة، ومن تدهور بنائهم الفكري، وتشوه بنائهم النفسي والوجداني، يكون بالبدء بالعمل أولًا من قِبَلِ المفكرين والتربويين على رسم خارطة طريق النهضة والإصلاح وذلك بتجلية الرؤية الإسلامية الكونية الحضارية، وإعادة بنائها في مخيلة أبناء الأمة وضميرها، حتى تكون مستمدة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية المشرفة وحكمة تنزيلاتهما على واقع الأمة الزماني والمكاني، وما فصَّله القرآن الكريم، وعبَّر عنه، وكشف عنه الغطاء، من أمر فطرة الإنسان في استخلافه في الأرض، ونفخ الروح في حيوانيته الطينية، والوسائل التي وهبها اللَّه له من العقل والعلم، وما كلفه من أمانة الإرادة والخيار، وما سخَّر له من الطاقات والإمكانات للبناء والإعمار؛ ليحقق الإنسان ذاته وفطرتَه الخيِّرة، بكلِّ ما سُخِّرَ له، إلى أن يرث اللَّه الأرض وما عليها ومَنْ عليها؛ لأن الرؤية القرآنية إنما هي في الحقيقة وصفٌ وتجسيمٌ لمعنى الإنسان وإدراكه لحقيقة فطرته، ومعنى طاقاته وقدراته، والغاية من وجوده، وطبيعة دوره في هبة هذه الحياة.

وهذه الرؤية الكلية القرآنية ليست بأي حالٍ من الأحوال تكلّفًا أو تكليفًا أو أعباء بما ليس طبعًا أو فطرةً خيرةً في الإنسان وسنن الكون؛ أي إن الرؤية الإسلامية للإنسان والكون والحياة هي تحقيقٌ للذات الإنسانية الخيرة في « عشرة الأزواج » كما هي طلب « الشهادة ودفع العدوان والذود عن الحياض في الجهاد »، وهي بذلك ترشيدٌ للحياة، وجلبٌ للسعادة والعزة والكرامة في الدارين.

ويستتبع استعادةَ الرؤية الإسلامية وتجليتها وتخليصها مما أصابها من تحريف وتشويه، إصلاحُ مناهج الفكر وأساليب التربية وتنقية الثقافة، وبناء الحضارة والعمران.

إن مهمة استنهاض الأمة والبدء بأعمال إرساء قواعد الرؤية والتوعية والإصلاح العقدي والفكري العلمي والتربوي المؤسسي المدعوم من أبناء الأمة بالتطوع والتبرعات والأوقاف والميزانيات، هي مهمة المفكرين والتربويين، ومهمة كافة فئات الإصلاحيين الذين عليهم دعم حركة الإصلاح العقدي الفكري والتربوي، وإيصاله إلى جمهور الأمة بدءًا من الأسرة، والآباء والأمهات الذين هم بفطرتهم وحرصهم على مصالح أبنائهم، بمنزلة حجر الأساس في مبادرة التغيير والإصلاح، ومرورًا بالمدرسة والمعلم وبالدعاة وأئمة المساجد وخطبائها، الذين يجب أن لا يقنعوا وأن لا يظلوا مجرد وعاظ، بل عليهم أن يكونوا مرشدين تربويين يُبَصِّرون الآباء - بفكر علمي

تربوي - كيفية تربية أبنائهم وتحويل القيمة الإسلامية سلوكًا أخلاقيًا اجتماعيًا في حياة الناشئة، يساندهم في ذلك أيضًا وسائل الإعلام العام والتعليم الفعال الراشد وجميع وسائل التواصل والاتصال كافة؛ حتى يتم إيصال الرسالة إلى جمهور الأمة بجميع فئاته وطبقاته، وبشكل فعال.

وهذه الجهود والمؤسسات النوعية هي التي تقيم قاعدة مكينة لدفع عجلة الإصلاح والتغيير المؤسساتي الشامل المتكامل في مختلف مناحي الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية.

إنه إذا أدرك الناس وجوه التشوُّه والقُصُور، وأدركوا سبل الإصلاح، وأدركوا البدائل وأساليب تحقيقها وممارستها، وتشبَّعت بها رؤى الآباء والأمهات الذين هم أداة التغيير الكبرى والأعظم فاعلية، ويُدعِّمهم في ذلك الدعاة من المفكرين والتربويين والمعلمين والإعلاميين، فإن التغيير والإصلاح وترشيد المسيرة، يصبح أمرًا لازمًا، ونتيجةً حتميةً، بإذن الله.

دون جهد المفكرين والتربويين ودون الجهود المؤسساتية والدعاة المستنيرين والعاملين الإصلاحيين، ودون تفعيل فطرة الآباء والأمهات، في الحرص على ما ينفع أبناءهم، لن تعرف الأمة وجماهيرها طريقها، ولن تستطيع أن ترشِّد جهودها في بناء كوادرها.

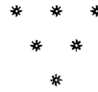
إن من أفدح الأخطاء الاعتماد على مؤسسات الأنظمة المستبدة الفاسدة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الإصلاح، ولتغيير أنظمتها المستبدة الفاسدة؛ لأن ذلك وَهمٌ لا يُجْدِي؛ لأن المؤسسات في كلِّ نظامٍ تسعى بطبيعتها إلى تثبيت الوضع القائم، وليس إلى تغييره، وإن أي تغيير تحدثه هذه المؤسسات إنما هو لتثبيت النظام والوضع القائم، وليس لتغييره.

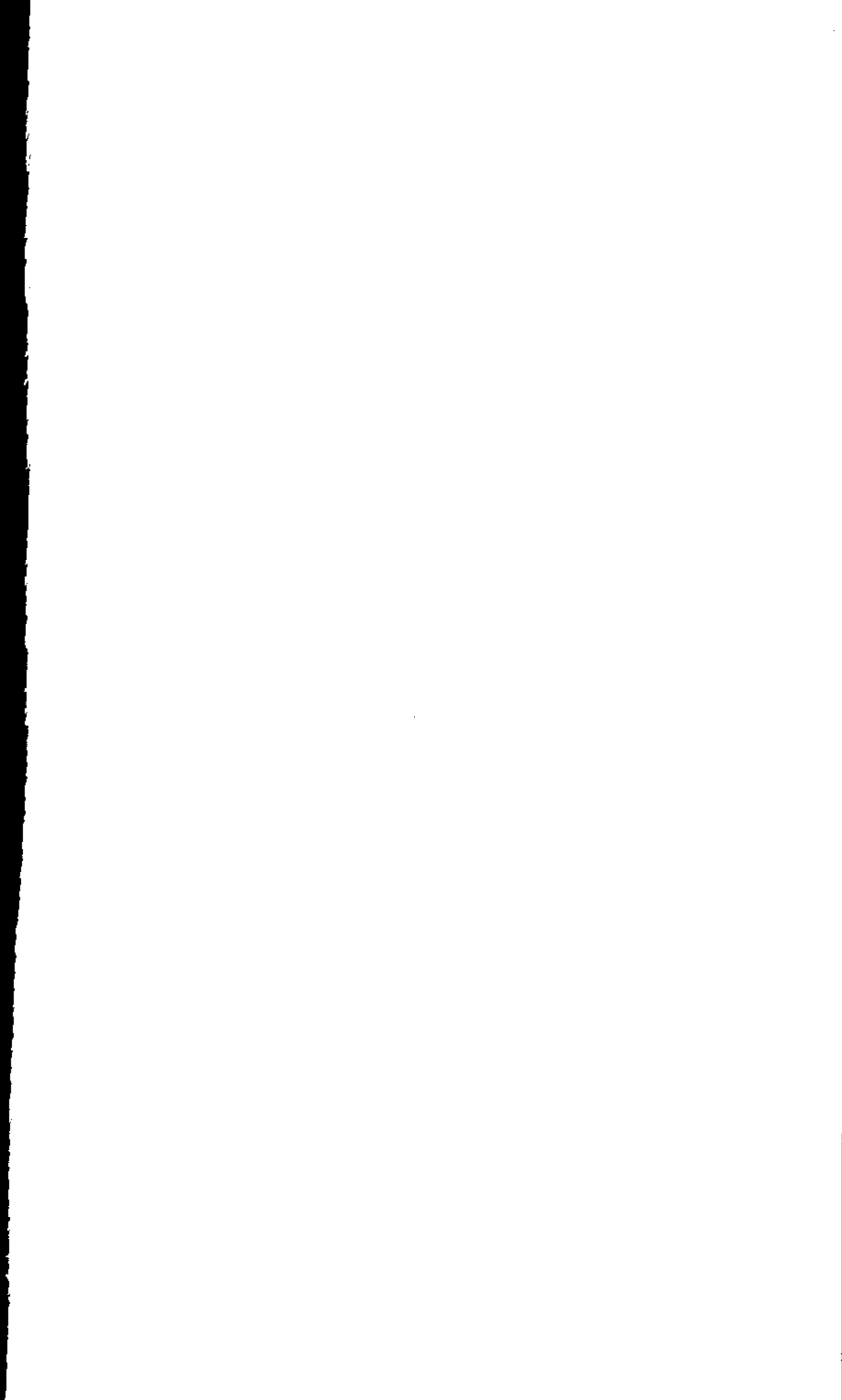
يجب أن لا يخالجنا شك أن منطلق التغيير هو فطرة الآباء والأمهات في الحرص على ما فيه مصلحة أبنائهم، وليس هناك من يؤثر في الطفل أكثر من والديه، إذا عمل المفكرون والتربويون والدعاة المستنيرون على توعية الآباء والأمهات إلى ما فيه مصلحة أبنائهم، وكيف يغرسون ذلك في أصل نشأتهم « ومن شب على شيء شاب عليه »، « وخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا »، « وكما تكونوا يولَّ عليكم »، و « إن اللَّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ».

ولذلك علينا أن نتيقن وأن لا نضيع مزيدًا من الوقت الثمين لنعمل ونعلم أن المفكرين والتربويين، والدعاة والإعلاميين، والإصلاحيين، والآباء والأمهات، هم وحدهم الفئات القادرة على البدء بتحريك مفتاح تشغيل عجلة التغيير في المجتمع، وترشيد حركة مسيرة الأمة، وإعادة بناء رؤيتها ومناهج فكرها وتربية أبنائها، وتنقية ثقافتها، وتحرير وجدانها واستعادة رؤيتها الكونية الاستخلافية الإعمارية الحضارية.

عندئذ يمكن للأمة إعادة بناء مؤسساتها وترقية نوعية حياتها سلميًا، ودون حاجة إلى العنف، ومن داخلها قبل خارجها، وذلك من خلال تغيير نوعية كوادر الأمة وقياداتها، ومحتوى مؤسساتها؛ لتحقيق أهداف الأمة، واستنهاض همتها، وتنمية طاقاتها، واستعادة دورها الحضاري الخيِّر البنَّاء، لتنطلق المسيرة، وتصلح الحياة، وتتحقق غايات الأمة في إقامة حياة العدل وفي بناء حياة مساواة الكرامة وتكافل الإخاء وروح البذل والإتقان والإحسان.

وعند ذلك يبدأ تمكين قواعد عالم التعاون والإصلاح والإعمار والسلام، بديلًا لعالم يئن فيه الإنسان من عالم الغاب والظلم والدمار و « الاستعمار ».





ثانيًا:

الموقف المطلوب اليوم من جماعات الحركات الإسلامية المعاصرة في مجال العمل السياسي في البلاد العربية والإسلامية

خارطة الطريق:

وعلى ضوء ما توصلنا إليه في الصفحات السابقة في دراسة « إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي » وعلى ضوء ما جرى ويجري اليوم من حراك في البلاد العربية عامة وفي مصر خاصة لما لها من ثقل ودور محوري في العالم العربي ومنطقة « الشرق الأوسط »، يظل السؤال: ما هو الموقف والمنهج الأصوب لهذه الحركات، والأمة على مفترق طرق، إما إلى إصلاح الأنظمة والقضاء على التبعية، وإما إلى خدمة المخططات المعلنة لتمزيق العالم العربي والإسلامي وإشاعة الفوضى، ومزيد من الصراعات، على أساس عرقي وطائفي. وبالتالي، إلى مزيد من الضعف والتخلف والتبعية.

على ضوء ما سبق، فهل الأصوب والأمثل أن تبني الأمة نظامًا اجتماعيًا سياسيًا جديدًا يؤسس لنهضة وإصلاح إسلامي حضاري معاصر؟ أو أن تغنّي حراكات التغيير والإصلاح وجماعات الحركة الإسلامية خارج السرب والعصر كما

يقولون؟ وبذلك يسهل على أعداء الأمة في الداخل والخارج الالتفاف على هذا الحراك التغييري الإصلاحي وتدميره؛ طمعًا من حركات الإصلاح والتغيير في الحصول على مكاسب وهمية آنية زائفة، وليكون ما حدث من ثورة وحراك للشباب والأمة مجرد حلقة جديدة من حلقات انقلابات الدكتاتورية والفشل، ومزيدًا من الاستعباد والتدهور والتخلف، وتمكينًا لأنظمة الاستبداد والفساد، تهدر بها دماء الشهداء، وتفلت بها من بين يدي الأمة فرصة تاريخية أخرى، لكي تبدأ الأمة الإسلامية عصر الحرية تتويجًا لجهود حركات الصلاح والإصلاح، بعد قرون طويلة من المظالم والتدهور والتردي، على الرغم مما بذله الكثيرون من الإصلاحيين من جهود النوايا الطيبة لأن النوايا دون علم وخبرة وحنكة لا تجدي ولا تكفي.

إذا لم نتعلم ونتيقن هذه الدروس والعظات فإن أعداء الأمة المتربصين بها سيوظفون حراك ما تفجر من ثورة الأمة وشبابها؛ كما ذكرنا لمزيد من السيطرة الغاشمة على الأمة ومقدراتها، وللعمل على مزيد من تخلفها ونهب كنوزها وثرواتها، وتنفيذ مزيد من مخططات تفتيت دولها وأراضيها وشعوبها بسبب غفلتها وغياب وعيها وقصور فكر قادتها.

على الحركات الإصلاحية عامة والإسلامية خاصة أن تدرك أن فتات المكاسب الانتهازية سوف تدفع الأمة وجمهور حركاتها ثمنها أضعافًا مضاعفة من تمكن قوى

الظلم والفساد والاستبداد مجددًا، على ما رأينا من تجارب الأمس المرة وسيكون ما سيأتي أمَرّ وأدهى.

وما حدث في العراق إنما هو نموذج لما هو مخطط ومعلن، مثله ما حدث ويحدث في العديد من البلاد العربية والإسلامية كالسودان والصومال واليمن وباكستان، وما ينذر به ما حدث ويحدث في شمال أفريقيا وغربها وسواها من بلاد العالم الإسلامي...

لقد دخلت إلى العراق مئات الألوف من الجنود الرسميين وغير الرسميين، ومع ذلك فقد تركت البلاد في حالة فوضى عدا السيطرة على وزارتين إحداهما وزارة البترول، ثم أشعلت بالكذب والتضليل والصدامات المدبرة من المتنكرين واستخدام « البلطجية » و « الشبيحة » لإثارة الفتنة بين العرب لتقسيمهم إلى فئتين متصادمتين متعاديتين على أساس طائفي: شيعة في الجنوب وسنة في الوسط. وقسّمت أهل السنة على أساس عرقي: عرب في الوسط وأكراد في الشمال.

وبالطبع، فهناك الشمال الأفريقي المغاربي الذي يتكون من العرب والأمازيغ (البربر)، ومن الإباضية والمالكية، ومثل ذلك دينيًا وعرقيًا وقبليًا في باكستان وأفغانستان وغرب أفريقيا، وما لم ندرك ونصلح، ونجعل مصيرنا وقرارنا بيدنا، فالأعداء بالمرصاد، ولن ينجو من المصير المظلم حاكمٌ ولا محكومٌ.

وهناك اليوم ما يجري في مملكة البحرين من صراع طائفي، وأخشى ما أخشاه أن يكون لظروفٍ ومؤشراتٍ كثيرة لا تخفى على المراقب الخبير أن يكون هذا الصراع مدخلًا لحرب خليجية خامسة يخطط لها الأعداء ويدبرون، وسيكون هذا الصراع أعتى على الأمة عامة وجميع دول الخليج خاصة من كل ما سبق؛ حيث تُدمَّر بها دولُ الخليج جميعًا، وتمزق أكثر مما مزقت وتنهب أكثر مما نهبت، ولن ينجو من التدمير حتى الماء، ينبوع الحياة والوجود، إلا أن تدرك هذه الشعوب وحكوماتها ما ستواجهه من مخاطر، وما ستؤول إليه من حال، فتأخذ قراراها في يدها، ولا تسلم مصيرها إلى أيدي أعدائها، وأن تحل بالعقل والعدل والإنصاف قضاياها، وكفى الأمةَ ما سبق من دروسٍ مُرة وعظات قاسية، قبل ضياع الفرصة وفوت الأوان.

لذلك من الأهمية أن تقف جماعات الحركة الإسلامية وقفة جدية في هذا المفترق الذي لم يكن محسوبًا، بل هو مفاجأة « القشة التي قصمت ظهر البعير » حين بلغ حال الشعب إلى حدٍّ من الذل والجوع والبطالة والاستبداد والفساد ما جعل الحال أمام جمهور الأمة وشبابها هو الخيارَ بين أمرين اثنين: إما الموت، وإما الإصلاح والكرامة وعزة كسب لقمة العيش.

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الأمة يجب ألا يغيب عن وعينا أن الإنسان في الإسلام، في أصل خلقه، مكرمٌ بحق

أخوَّته من نفس واحدة، خليفة في الأرض، ليحمل فيها مسئولية الحياة وإعمارها، وهذا يحتم المساواة والحرية والتكافل والإخاء بين بني البشر، وهو أمر يختلف فيه البشر، ويجب أن لا يخلط بحكمة تفاوت الصفات والقدرات بين بني البشر، فهناك الأبيض والأسود والأحمر والأصفر، وهناك الذكي والأذكى، والضعيف والقوي والأقوى، وهناك من يرغب الفنون وهناك من يرغب العلوم، وهناك السليم القوي وهناك الضعيف المعاق.

وهذا التفاوت هو جوهر إبداع التكامل الإنساني الذي على أساسه تقوم الحياة وتبنى المجتمعات والشعوب والأمم، وتوفر حاجات الحياة، وهكذا يتساوى البشر في الكرامة الإنسانية، ويتفاوتون في القدرات الإنسانية، وبذلك تستقيم - على غير شاكلة الحيوان - حياةُ الإنسان الخليفة في الأرض، أفرادًا وجماعات.

ولذلك نجد الرسول ﷺ يقول في مقام الكرامة الإنسانية: « **سيدُنا** (يعني أبا بكر) **أعتق سيدَنا** (يعني بلالًا العبدَ الحبشيَّ) ».

فمن ناحية القدرات فإنه لا مجال للمقارنة بين أبي بكر وبلال؛ فذاك قائدٌ مفكرٌ فذٌّ وبلالٌ مؤذنٌ. ولكن من حيث حق الكرامة الإنسانية فيتساوى أبو بكر وبلال؛ لأنه يتساوى في

ذلك بحق الإخوّة الإنسانية كلُّ أحد، قويًا كان أو ضعيفًا، رجلًا كان أو امرأة، مسلمًا كان أو غير مسلم، خادمًا كان أو مخدومًا، ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وليس عجبًا أن الرسول ﷺ يلفت نظرنا إلى أن قيم الرسالة الخاتمة، ومفاهيمها التي هي جوهر منهج هداية الإنسان، هي في حاجة دائمة إلى « التجديد » حتى يوم القيامة (أي إلى إعادة تنزيل مفاهيم الرسالة على واقع الزمان والمكان المتغير المتطور) كل مئة سنة (أي كلما تقادم الزمن).

كما أن الاستخلاف وكرامة الإنسان يحتمان التكافل؛ لأنه لا كرامة لمحتاج يمد يده، ولذلك تصدق أبو بكر في غزوة العسرة بكل ماله؛ لأن اللَّه ورسول اللَّه رأس الدولة هو كفيل حاجته وحاجة عياله، وقبل ذلك كان إخاء المهاجرين والأنصار، واقتسام المال بينهم وتزويجهم، كما كانت « الصُفَّة » لتوفير الطعام لمن يحتاج إليه ويطلبه، وهو ما يفسر لنا قوة ذلك الرعيل وما أنجزه برغم أنه كان يُعَدُّ بالألوف، كما يفسر لماذا كانوا أمةً، لا أفرادًا متنافرين متناحرين، يتسمون بالأنانية وكل ما تجره الأنانية من صفات سيئة ﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحشر: ١٤]. وما نراه في الدول المتقدمة من تأمينات وخدمات ومعونات تجسد تكافل مواطني هذه

الشعوب يفسر لنا لماذا هم أممٌ، لهم ولمواطنيهم فيما بينهم وتجاه سواهم كرامة لا يسهل ولا يسمح لأي أحد المساس بها.

ولأهمية الوعي بضرورة تجديد تنزيل المفاهيم القرآنية باختلاف المكان وتباعد الزمان، فإن رسول اللّه ﷺ نبهنا إلى أهمية « تجديد » الدين على مر القرون.

ومن هذا المنطلق نرى من الضروري ضرب المَثَل من أجل مزيد من توضيح هذا المفهوم المحوري في إدارة الشأن العام للأمة.

فمفهوم الشورى بين أبناء الأمة - ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] - في أمر إدارة شئون الحياة العامة (السياسة) كان من الضروري إلى ما قبل قرنٍ واحدٍ - على أبعد تقدير - أن تجعل الأمة أمر اختيار رئيس الدولة (السلطان) مقتصرًا على أبناء « الحاضرة » أي ما يدعى اليوم بـ « العاصمة » لأنه من غير الممكن أن يخلو أمر هذا المنصب الخطير ومسئولياته حتى تأتي القوافل والركبان من أرجاء أقاليم الدولة، لتسمية مَنْ يختارون وبيعته.

أما في العصر الحاضر فإن الوسائل الحديثة تجعل عملية « الشورى » والخيار أمرًا يسيرًا على عموم أفراد الأمة؛ ففي بلدان قارية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلًا يبدأ الاختيار أو الخيارُ في الصباح لتُعلَم النتيجة وتُعلَن في المساء، وفي مثل

هذه الحال فإنه لا مجال لسكان العاصمة مثل « واشنطن » أن يصروا على أن يقتصر أمر اختيار رئيس الجمهورية على سكان تلك المدينة وحدهم دون سواهم ممن يعيشون في الأقاليم والمناطق المتباعدة.

ننطلق من هذا إلى أنه لا يصح أن نساوي بين ظروف قيام الحركة الإسلامية في ظل ظروف سقوط الخلافة العثمانية واحتلال الدول الاستعمارية الأوربية لبقايا الدولة الإسلامية، وبين الظروف الحالية الحاضرة.

في ذلك الوقت كانت الحركة الإسلامية بحكم الضرورة تمثل في جوهرها حركة رد فعل ومقاومة للهجمة الاستعمارية الشرسة والقضاء على الحصن الأخير المتمثل في دولة الخلافة الإسلامية العثمانية.

أما اليوم فيجب على مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية أن يأتي فعلها فعلَ مبادرةٍ وعملٍ مدروسٍ متفاعل مع الواقع بكل تحدياته وإمكاناته لإعادة بناء الدولة وتشكيل النظام الاجتماعي والسياسي الإصلاحي النهضوي النموذجي الإسلامي المعاصر.

الدعوة والسياسة:

والإشكال الأكبر الذي تواجهه مؤسساتُ الحركة الإسلامية في جُلِّ البلاد الإسلامية في رأينا هو مشكلة الفهم الصحيح لطبيعة العمل الدعوي ومناهجه ووسائله ومجالاته،

ومشكلة الفهم الصحيح لطبيعة العمل السياسي ومناهجه ووسائله ومجالاته؛ لأنه بالفهم الصحيح يمكن للأمة أن توظِّفَ كلًّا منهما بشكلٍ فعَّالٍ في إعادة بناء المجتمع والأمة، وتحقيق غايات الإسلام وقيمه ومفاهيمه ومقاصده.

فعمل الدعوة هو التربية والتعليم القيمي الأخلاقي الاجتماعي، جنبًا إلى جنب، ودون تعارض مع مؤسسات تعليم القدرات والمهارات الحياتية الضرورية لرفاهة الأمة وتوفير حاجاتها.

ويأتي دور جماعات الدعوة في الأساس في تعليم ثوابت الدين وقيمه ومفاهيمه ومقاصده، وبالأسلوب الصحيح الذي ينطلق من خطاب حُبِّ اللَّه الهادي الغفور الودود الذي يحب المؤمن ويرعاه؛ لأن المؤمن بإيمانه يقصد ويرغب ويعمل من أجل تحقيق العدل والإصلاح، وهو يؤمن ويدرك أن اللَّه لا يكره إلا الظلمَ والظالمين، والعدوانَ والمعتدين المصرِّين المعاندين، وبالعقل وبالفطرة السوية فإن كل ذي نفس سوية يكره كلَّ هؤلاء إذا تجبروا وأصروا على فسادهم وظلمهم وقسوة قلوبهم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٤]؛ ذلك لأن ظلام نفوسهم يمنعهم من تلقي نور هداية العدل ورحمة الرحمن الرحيم.

ولهذا يكون نشاط جماعات الدعوة هو في مجال

الدعوة والتعليم وتقديم المزيد من العون والرعاية الاجتماعية، بكل أنواعها، لجمهور الأمة، وخاصة للضعفاء والصغار والمحتاجين.

والدعوة بهذا المفهوم هي قاعدة الانطلاق في مجال « السياسة الإسلامية » التي تبني ضميرَها بما يجعلها تحرص في بناء مؤسسات أنظمة الحكم وبرامج الأحزاب السياسية قادرةً على أن تحقق مصالح الأمة الحياتية على أساسٍ من القيم والمقاصد الإسلامية السامية.

أما إذا فرّطتْ مؤسساتُ حركة الدعوة الإسلامية في أداء هذه المهمة فلن ينفعها ما يُكتَب في الدساتير، أو في غير الدساتير، وماذا نَفَعَ ما كان مكتوبًا في دساتير الأنظمة التي اضطهدت رجال الدعوة ومارست عليهم جميع ألوان الفساد والاستبداد؟!.

إن أحسنت الدعوة خطاب جماهير الأمة، وأحسنت تربيتهم، فإن ذلك هو الضمان الحقيقي لبناء النظام الإسلامي في السياسة والحكم وإدارة شئون الحياة.

أما إذا فرطت مؤسسات الدعوة في ذلك فلن يفيد الأمة ما كُتِبَ وما يُكتب وما تُسَوَّدُ به صفحاتُ الخطبِ وأضابير الدساتير.

يجب أن تعي الأمة والحركات الدعوية الإصلاحية هذا

الدرس، وألا نلدغ من ذات « الجحر » على مَرِّ جُلِّ تاريخنا مراتٍ ومرات.

فالمعركة الحقيقية لإعادة بناء المجتمع الإسلامي تكمن في استعادة الأمة لحقوقها وواجباتها في حرية العمل وحرية الخيار وحرية العقيدة وحرية الفكر وحرية الدعوة إلى المبادئ والقيم والمقاصد الإسلامية القرآنية التي لا يختلف عليها جمهور أبناء الشعوب الإسلامية، كالإيمان باللَّه ورسوله وكتابه، وقصد العدل والمساواة والإحسان والإتقان، والسعي بالإعمار، والإصلاح والإخاء والتكافل، وضمان حق الحرية والاقتناع، وحمل واجبات المسئولية وأداء الحقوق والإخاء، والتزام كرامة الإنسان، ورفض جميع ألوان الاستبداد والفساد، ونبذ ممارسات الظلم والعنصرية.

أما العمل السياسي فهو يتعلق بالبرامج التي تهدف إلى إدارة الحياة العامة بما يخدم مصالح جمهور الأمة بفئاتها المختلفة من دون إجحاف بأية فئةٍ من فئاته.

وفي هذا المجال تتفاوت قدرات القيادات السياسية ورؤى كلٍّ حزب سياسي وأهدافه فيما يقدمه من برامجَ تتعلق بشئون التعليم، وشئون الصحة، وشئون الاقتصاد: صناعةً وزراعةً وتجارةً وسواها من المهن والخدمات، وشئون العلاقات الدولية، وما سوى ذلك من شئون الحياة.

الأمة هي الوصي:

إن مربط الفرس في ممارسة العمل السياسي ولجم فَكِّ السلطة المفترس ومنعها من ممارسات الاستبداد والفساد، هو في الممارسة السليمة لحق جمهور الأمة في اختيار حكامه، واختيار الحزب الذي تخوله الأمة حق إدارة مؤسسات الحكم، ويكون ذلك على أساس من نوعية قياداته وبرامجه التي تجعل جمهور الأمة يسلمهم مقاليد السلطة وإدارة شئون المجتمع، وليستمروا في مهمتهم ما دامت الأمة مقتنعة بأدائهم، وبحكمة برامجهم. وهنا يأتي دور تأثير الدين في السياسة وتوجيهه لمسارها على أساسٍ من الشورى.

ومن المعلوم أن الأمم التي تمسك بمقاليد اختيار من يحكمها تختار مَنْ يحترم قيمها ويلتزم مبادئها، وتختار مَنْ تقدم برامجه وفق ما يخدم مصالحها بكفاءة، كما يتصف رجاله بأكبر قدر ممكن من القدرة والنزاهة، وهذا لن يكون في المجتمع إلا إذا أدت الدعوةُ دورَها في التبليغ والتربية والتعليم، وهذا هو الذي يجعل جمهور الأمة يختار من الأحزاب من يلتزم في برنامجه بقيم الإسلام ومفاهيمه ومبادئه ومقاصده في إدارة شئون الحياة العامة، وإن خيار الجمهور لا يقتصر على جانب ما تستند إليه برامج الأحزاب من القيم والمفاهيم والمقاصد، بل يمتد، وبذات القدر من

الأهمية، إلى ما تمثله برامج الأحزاب وقيادات الأحزاب لمصالحه، والتي تتفاوت القيادات السياسية وبرامجها في تقديرها، وفي القدرة على تنفيذها.

وبتحكيم الأمة لقيمها من جانب، ومصالحها وكفاءة قياداتها ونزاهتهم من جانب آخر، في اختيار الحزب الذي يتولى سلطة الحكم، فإن الأمة تصبح بذلك هي الوصيّ على السلطة وعلى رجال الحكم، وليست السلطة ورجالها ومَنْ خلفهم من أصحاب المصالح الخاصة هم الأوصياء على الأمة، وذلك من أهم الأسباب التي تمنع الفساد والاستبداد واستيلاء الحكام على مقدرات الأمة؛ ليحتكروا الثروة باحتكار السلطة، وتُهدر ثروات الأمة، وتحطم مقدَّراتها، ويعاني مواطنوها بطالةً وفقرًا وجوعًا، فيُذل أبناؤها، وتُنتهك أعراضُها، وينهار عمرانُها.

ولا عجب في البلاد التي لا تؤدي الدعوةُ دورَها في توعية الأمة وتربية الأبناء أن تنهار مؤسسات الدولة فيها، وينحط التعليم، وتنهار الصناعات، وتفشو البطالة، ويعم الفقر، ويتحلل المجتمع، وتُستعبَد الأمة، وتُذل الرقاب، على ما نشهده اليوم في جميع الدول المتخلفة.

لتحقيق معادلة الإصلاح والنهضة وإنجاح جهود الدعوة وحماية مؤسساتها، فإن المطلوب، قبل أي شيء آخر، هو

تحرير أعمال الدعوة ومؤسساتها من قبضة السلطة حتى لا يُشوَّه الدين، ولا تُشوَّه الثقافةُ في سبيل تطويعها لمصالح الحكام، وخاصة أعوانهم، من أجل احتكار السلطة والثروة بوسائل الاستبداد والفساد.

ولذلك فإنه أمر أساسي ألا تنشغل مؤسسات الدعوة إلا بأعمال الدعوة، وبواسطة مؤسسات وهيئات وجماعات مستقلة، ومجال عملها هو الدعوة الخالصة إلى قيم الإسلام في علاقات الحياة العامة، دون أن تنحاز إلى حزبٍ أو آخر، ولا تملي على أي أحد أي خيار أو أية رؤية باسم المقدس لبرنامج حزبٍ أو آخر، أو جماعة أو أخرى، أو أي فرد بعينه أو آخر، بل على الدعاة ومؤسسات الدعوة أن تحترم عقل كل مسلم وكل مواطن، وأن تحترم خياره ليقرر ما يراه محققًا لذاته وقيمه ومصالحه.

وبالطبع فإن مؤسسات الدعوة الإسلامية تؤدي دورها في تعليم « شعائر الذكر » أو ما يسمى « العبادات » وشئون الأحوال الشخصية الإسلامية.

وهكذا يتوجب ترك الخيار للإنسان المدرِك لقيم الإسلام ليحكِّم رؤيتَه فيما يخص اختيار ما يكون هو الأفضل لخدمة قيمه ومصالحه.

وبهذا يكون الدين وقيمه جزءًا لا يتجزأ من السياسة

وتوجيه برامج الأحزاب السياسية، ولا مجال هنا إلى أي ادعاء يهدف إلى أي فصلٍ أو تغييبٍ لدور الإسلام في مجال السياسة.

إذا قامت مؤسسات الدعوة بواجباتها فإن إصلاح الحياة السياسية والقضاء على منابع الاستبداد والفساد في تاريخنا وثقافتنا يحتم إعطاء المواطن صوته وخياره لحزب أو آخر، أو أن يمسك صوته وخياره عن حزب أو آخر، على أساس اقتناعه بما يرى في هذا البرنامج من تعبير وقدرة على التزام قيمه وتحقيق مصالحه.

ومن هنا فلا يصح لأية سلطة أن تأمر أي مواطن أو تلزمه كيف يكون خياره، فأفراد الأمة في حق الاختيار سواء، وخطاب الشورى في الشأن العام موجهٌ إلى جميع المسلمين، وليس إلى فئة دون أخرى، أو قائد وتابع، أو عالم وجاهل، أو سيد ومسود، ومسئولية الدعوة أن يكون جميع أبناء الإسلام واعين ومؤمنين بقيم دينهم ومبادئه ومقاصده وثوابته، ولا يكون العلاج بسلطوية الأمر، ولكن بمزيد من التربية والتوعية.

وكما نرى فإن ما يتصل بالسياسة ونوعية برامجها من قيم الإسلام، ومبادئه وقيمه هي ما يتفق بشأنها جمهورُ مواطني الأمة من مسلمين وغير مسلمين، والفرق هو أن المسلم يَعُدُّ الالتزام بقيم الإسلام ومقاصده التزامًا دينيًّا وأخلاقيًّا، وليس

مجرد التزامٍ مصلحيٍّ، وفي مثل هذه الأمة فإنه لا خوف من المنحرفين عن جادة الحق، ولن تصغي لهم جماهير الأمة، ويبقون دائمًا أقليةً معزولةً، خاصة بعد أن تزيل الأمة تشوُّهات ثقافتها ومظالم حكامها.

أما قانون الأحوال الشخصية فهو الذي تختلف فيه فئات المواطنين مسلمين وغير مسلمين، وهذا الأمر يترك للخيار الشخصي، ولا مجال فيه للإكراه ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وكلٌّ مسئولٌ عن خياره « وكل شاة معلقة من عرقوبها ».

ولو أحسن الدعاة دعوة الأمة إلى الإسلام دين الإنسانية، وأحسنوا خطاب الكرامة والحرية والود والعدل والتكافل، لكان خيار النفوس السوية هي الإيمان بالإسلام الذي لا يهدف إلا العمل الخيِّر، والسعي لأن يكون الإنسان خليفة مكرمًا بالإصلاح والصلاح في الحياة الدنيا « إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ » و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠].

علينا أن نقر أنه ما كان لـ ﴿ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] أن تكون على ما هي عليه من فردية وأنانية وتخلُّف ومهانة وذل، وأن ما نراه من حال عموم الأمة

وسلوكها بسبب ما أصاب فكر الأمة وفهمها لإسلامها من تراجع جهود الدعوة في تاريخ الأمة، وما أدى إلى تشوه فكر الأمة وثقافتها بسبب تجنيد « نقابات الفراعنة » لـ « نقابة الكهنة » من المثقفين ومن المهنيين والإعلاميين، ومن الذين لبسوا زورًا وبهتانًا لبوسَ الدين، لتكون نقابات الكهنة الناطقة زورًا باسم المقدس واحتكار المعرفة والصواب بغاية خدمة « نقابات الفراعنة »؛ لتتمكن من « احتكار السلطة والثروة » على ما رأينا وما نرى في تاريخ الأمة الإسلامية، وفي كثير من البلاد الإسلامية حتى اليوم.

ماذا تعني أحزاب الجماعات؟

علينا أن نفرق بين أعضاء الحزب السياسي وجمهور الحزب السياسي، وبين حزب الفئة أو حزب الجماعة السياسي والناطق باسمها.

ولنلمّ بطبيعة الساحة السياسية ومعرفة كيف تتوزع الأحزاب المختلفة على الساحة السياسية، فإن هناك أحزابًا تمثل اليمين المحافظ، وأحزابًا ماركسية شيوعية، وأحزابًا فاشية، وأحزابًا اشتراكية، وأحزابًا ليبرالية، وأحزابًا إسلامية.

والسؤال: كيف يعرف الجمهور طبيعة كل حزب، وكيف يقيِّم الجمهور برنامج كل حزب؟

والجواب: أن الجمهور يعرف طبيعة الحزب وطبيعة انتمائه

من خلال إعلان مبادئه، والذي يوضح مصدر فكره؛ فإعلان مبادئ الحزب « منفستو » هو الذي يحدد هوية الحزب، ويعين على تقييم طبيعة برنامج الحزب ومعرفة غاياته والمقاصد التي يهدف إليها من برنامجه ورؤيته.

وهكذا فإن الذي يجب أن يحدد هوية الحزب الإسلامي يجب أن يكون هو إعلان مبادئه، والتي يجب أن تكون هي المبادئ والغايات الإسلامية الأساسية العليا في العدل والمساواة والتكافل وحفظ الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية الأديان والاحتكام إلى جمهور الأمة واحترام خياراته، وعلى هذا الأساس يأتي الحكم على برنامج الأحزاب بقدر ما تحقق هذه الأحزاب من أهداف وغايات إعلان هوية الحزب، وبقدر قيادته وقدرته على تحقيق برامجه.

أما اقتصار النص في إعلان هوية الأحزاب الإسلامية على العبارات الفضفاضة مثل عبارة التزام أحكام الشريعة الإسلامية، فالسؤال الذي يترتب على ذلك: ماذا يعني الحزب بالشريعة الإسلامية وأحكامها؟ وأي مذاهب الأمة وطوائفها وفقهائها ومجتهديها في تعددهم واختلافاتهم على مدى تاريخ الأمة؟

إن مثل هذا الإعلان بشأن إدارة الحياة العامة يعني متاهةً لا قرار لها، وبالطبع فكل فئة وكل فقيه وكل طائفة وكل جماعة تعتقد أنها على الصواب، أما إذا التزم الحزب مذهبًا

أو مدرسة بعينها خالفه الكثيرون وناصبوه العداء، وحمَّلوه وزر تاريخ أمة الإسلام وكل مَنْ ينتمي إلى ذلك المذهب أو المدرسة التي انحاز إليها، وفي أمور كثيرة لا تتعلق ببرنامج الحزب ولا بشئون الحكم، وهو لغط لا فائدة من ورائه.

لهذا يجب أن ندرك أهمية إعلان مبادئ كل حزب، والذي على ضوئه يُفهم برنامج الحزب والغايات العامة التي يقصد إليها؛ ولذلك يجب أن يأتي إعلان مبادئ الحزب واضحًا، وأن تكون منطلقاته وغاياته الدستورية واضحة، مما يجمع ولا يفرق، ويعبر عن منطلقات الإسلام وثوابته الشاملة الأخلاقية في إدارة الحياة العامة.

وعلى أساس مبادئ كل حزب وبرامجه يكون له جمهور، وهو الذي يصوِّت له ويختاره دون بقية الأحزاب. وعلى ضوء ظروف المواطنين وتفضيلاتهم المتغيرة، وعلى مدى فاعلية أداء الحزب، وثقة الجمهور بقدرة قياداته والثقة بنزاهتهم، وبذلك يتراوح عدد جمهور الحزب ليكسب في ميدان المنافسة تارةً ويخسر تارةً أخرى.

أما أعضاء الحزب وقياداته الذين يعبر الحزب عن فكرهم ورؤيتهم، ويقومون على إدارة نشاطاته، وهم غير عموم جمهور الحزب، ومن بين هذه القيادات يتم ترشيح ممثليه في انتخابات عضوية مجالس السلطة التنفيذية والتشريعية،

وعلى هؤلاء الالتزام بمبادئ الحزب وبرامجه، ولا يجوز لهم أن يحيدوا عن شيء منها إلا بإذن مجالس إدارة الحزب، وفي حدود ما تقدره قيادة الحزب للمستجدات بما يخدم الدولة ويخدم جمهور الحزب، وإلا كان ذلك نوعًا من الخيانة للجمهور الذي اختار الحزب وانتخب عضو الحزب على أساس برنامج الحزب، وإلا دفع الحزب ثمنًا غاليًا في مستقبل جولاته الانتخابية.

ولذلك إذا قام حزبٌ لتمثيل طائفة أو جماعة بعينها فإنه يأمر أفراد الطائفة أو الجماعة، وعليهم أن يلتزموا بأمر أصحاب السلطة في الطائفة أو الجماعة، بغض النظر عن الاقتناع الشخصي لعضو الطائفة أو الجماعة، وبالتالي فإنه لا بد من أن يبقى الحزب هامشيًا متناقضًا مع نفسه؛ لأنه تنظيم سلطوي لا يحترم في الحقيقة إرادة أفراده، ولا يثق بمدى إدراكهم لمصالحهم، ولا بد أن يحكم الجمهور على ذلك الحزب بأنه تنظيم فئوي سلطوي عسكري، فالحزب الذي يعمل في مجتمع يمارس السياسة على أساس الالتزام بالخيار الحر لجميع المواطنين، فإن مثل هذا الحزب ليس له أن يأمل في أن يحصل على ثقة الأمة وتمثيلها وإدارة شئونها، وكيف له ذلك؟ وهو ذاته لا يثق بنضج أعضاء جماعته أو طائفته، ولا يثق بقدرتهم على حسن اختيار الأصلح لإدارة شئونهم وشؤون الأمة ورعاية مصالحهم ومصالح الأمة.

ومن الناحية الأخرى فإن أي حزب يمثل أي طائفة أو جماعة فإن جمهور الأمة لن يحكم على برنامج الحزب وعلى رجال الحزب بما يعرضونه، ولكن سيكون تاريخ الجماعة أو الطائفة، ولا سيما الجانب السلبي منه، هو ثغرة واسعة لا بد من أن يستغلها منافسوهم وأعداؤهم؛ الأمر الذي يسهل إثارة المخاوف، كما هو حادث مع مختلف الجماعات الإسلامية في حظرهم والدعاية ضدهم وتخويف الأمة منهم، والتي لا تخدم في نهاية المطاف أي حزب سياسي على هذه الشاكلة، ولا بد من أن يضر ذلك بمطامح الحزب السياسية وأعمال الجماعة الدعوية.

وفي الغالب، وعلى ما نعلم من دروس تاريخنا وتاريخ الكنيسة وتاريخ الفاشيين وتاريخ الماركسيين وجميع الأحزاب ذات الصبغة الإيديولوجية، أنهم حين يمسكون بالسلطة يستأثرون بها، وما يلحق ذلك من فساد واستبداد، ولا يغادرونها إلا على أسنة الرماح؛ لأنهم يرون أنفسهم دائمًا على الحق، ويرون سواهم على الباطل، خاصة على عهد ما بعد الجيل المجاهد الأول، وبتأثير مذاق ما تجلبه السلطة من منافع، وهو ما يتخوف منه الجمهور اعتمادًا على ما كابده من دروس على مدى قرون الاستبداد والفساد.

ومن ناحية أخرى فأي حزب لا يساوي بين انتماءات أفراد الجمهور والأعضاء الذين يرغبون في الانضمام إلى

الحزب، ولا يعطيهم الحق في اختيار الأكفاء منهم للترشيح في المناصب التي يُتنافس فيها، فكيف يمكن أن ينضم أي أحد منهم إلى عضوية ذلك الحزب، ولا بد أن تصبح عضوية الحزب عضوية طائفية أو عنصرية مغلقة، وأي ادعاء غير ذلك هو تناقض وخلل في الرؤية والمنطق.

وعلى هذا، فإن ما أراه بشأن جماعات الحركة الإسلامية، فإن عليها أن تتخصص في أعمال الدعوة وتربية أبناء الأمة، وتترك أمر الحزبية السياسية لمن يرغبون في العمل السياسي، ولمن تميزوا بالقدرة المهنية السياسية، وأن تتعدد الأحزاب السياسية الإسلامية بتعدد الرؤى؛ لأنها وإن اتفقت في التوجه الإسلامي والتزام مبادئه إلا أنها تتفاوت في الرؤى والقدرات في خدمة مصالح الأمة، وليس لمؤسسات الدعوة أن تنحاز إلى حزب أو آخر، أو إلى شخص أو آخر، إلا بالاختيار الحر وفق رؤاهم الشخصية وتفضيلاتهم، وفي الغالب فإن جمهور الدعاة وجمهور الأمة ينحازون إلى الأكفأ والأقدر.

ومعنى هذا أن أي مجموعة من المواطنين لها أن تكوِّن حزبًا سياسيًّا، وأن يعبر إعلان كل حزب عن هويته، وهذا لا يمنع من أن يضمَّ الحزب « الإسلامي » أعضاءً من المواطنين غير المسلمين ما داموا يقرون ويؤمنون بإعلان مبادئ الحزب، وأن يكون جمهوره خليطًا من المواطنين المسلمين وغير المسلمين؛ لأن إعلان هويته، وإن عبرت عن مبادئ القيم

والمقاصد الإسلامية، فهي أيضًا تعبر عن الفطرة الإنسانية السوية في قيم الحرية والكرامة وقصد العدل والمساواة والإحسان والتكافل والإصلاح، وأن يعامل الحزب جميع أعضائه وفقًا لكفاءتهم والتزامهم بقيم الحزب الفطرية الإسلامية ومبادئها ومقاصدها، ويكون على غير القاعدة في شعوب أغلب مواطنيها مسلمون أن لا يكون نصيب المسلمين هو الأوفى في الخيار، وإذا حدث ذلك فإن الداء لا بد أنه يكمن في قصور عمل الدعوة والتعليم لجمهور الأمة، والعلاج يكون بمزيدٍ من الدعوة والتعليم والتوعية، ولن يُظلم أحدٌ، ولن يُقصى أحدٌ، فذلك هو الضرر الأكبر للأمة، وسبيل التسلط عليها وتهميشها.

جوهر التجربة التركية درس يُحتذى:

ولعل تجربة الشعب التركي بالمحافظة على مؤسسة الأوقاف وترك أمر تعليم الدين للشعب ولرجال الدعوة، وما مرت به تجربة الحركة الإسلامية السياسية من مراحل، وما انتهت إليه حين قامت مجموعة من الشباب الإسلامي بإنشاء حزبٍ التزم منهج الدولة الإسلامية المدنية، وفي احترام خيار الأمة، واحترام الحريات، وقصد العدالة والمساواة والتكافل، وخدمة مصالح الأمة ومصالحها بكفاءة ونزاهة ومهنية، والذي انضم إلى عضويته أعضاء من غير الإسلاميين وعاملهم على أساس

الكفاءة والالتزام بمبادئ الحزب دون أية تفرقة؛ الأمر الذي جعل حزب الإسلاميين هو الخيار الذي صوَّت له جمهور فئات الشعب التركي من الإسلاميين وسواهم، والذي أيضًا خدم ووفر حرية الممارسة الدينية الدعوية الإسلامية، وأزال عن المسلمين الملتزمين ظلم سياسة القمع والاضطهاد والتحيُّزات الجائرة، حتى فيما هو من شئون الحرية الشخصية وشئون ما يُعَدُّ إسلاميًّا من شئون الأحوال الشخصية، ومن ذلك اللباس الساتر المحتشم في غطاء شعر رأس المرأة، بعد أن كانت المرأة - من قِبَلِ الأحزاب الليبرالية - قد حُرِمَتْ بسبب الحجاب من حقها الأساسي في التعليم، ومن وظائف الخدمة العامة، إلا أن تخلع حجابها.

على الحركات الدعوية الإسلامية والتبشيرية وسواها أن تُعلِّم وأن تُربي وتدعو وتبشر بالحسنى - وهو ما لا يناقض الفطرة السوية وإجماع جمهور الأمة، ولا يصح إلا الصحيح، ولا تجتمع الأمة على ضلالة - وأن تترك العمل السياسي للمؤهلين من المواطنين، ومن أبناء الدعوة وتلامذتها، ومن الراغبين في العمل السياسي الذي يستند إلى غايات الفطرة الإنسانية وقيمها الإسلامية، ويهدف إلى خدمة مصالح الأمة في دولة ونظام مدني إنساني إسلامي يسع المواطنين كافة، مسلمين وغير مسلمين، ويخدم بنزاهة وكفاءة مصالحهم جميعًا، أغلبية أو أقلية، دون أية تفرقة أو تحيُّز.

ولن تحرم الأمة من اختيار قيادات سياسية مسلمة مؤهلة إلا إذا قصَّرت منظمات الدعوة ومرافق الدولة التقنية والتشريعية في أداء دورها في إعداد أبناء الأمة.

ولا يكون العلاج بالسلطوية والحجر والاستبداد، ولا معنى لأية جماعة أو فئة في تكوين حزب سياسي إذا لم تُخْضِع الجماعةُ أو الفئةُ قياداتِ الحزب وجمهور الجماعة أو الفئة بشكل مباشر أو غير مباشر لسلطتها ورؤيتها السياسية، وإلا فإنه لا بد من أن يتحول الحزب إلى رؤية أيديولوجية، ويكون الحديث فيه باسم المطلق أو المقدس إن كان دينًا أو ماركسيةً أو فاشيةً، وبذلك تعود الأمة الإسلامية إلى دائرة الاستبداد والفساد المعهود في تاريخ الأمة والذي انتهى بها إلى الحال الذي تأمل الأمة في الخلاص منه.

وهكذا لا بد أن يكون العلاج بفصل المؤسسات الدعوية والتعليمية عن العمل السياسي، وببذل مزيدٍ من العمل والجهد في إعداد كوادر الأمة وقياداتها الإسلامية الفكرية والمهنية والإسلامية، ليكون أداء الأمة منزهًا عن السلطوية والتجهيل، وبعيدًا عن الظلم والتحيز الذي يُفقد المواطنَ الولاء لوطنه وأمته.

الدعوة والتجديد:

يخطئ الإسلاميون إذا اعتبروا أن الوصول إلى السلطة

والحكم هو الإشكال الذي يواجه الأمة في هذا العصر.

لقد برهن الواقع على أن الأمة لم تعد تقف إلى جانب الحركات الإسلامية السياسية، في مجال الحكم والعمل السياسي، وتتخوف منها؛ لأن كلَّ مَنْ وصل منهم - عدا ما حصل في التجربة التركية - لم يكن له أثر يُحمَد.

ومن الواضح أن السبب يكمن في القيادة والجمهور، فالقادة الدعاة لم يقدموا فكرًا ولا تصوراتٍ بديلة تغير في الحقيقة طبيعة القاعدة الواسعة، ولا سيما القيادية الفاعلة المثقفة التي يتطلع المجتمع إلى تجسد تصوراتها؛ ذلك لأن تلك القاعدة مهزومة، وما تزال حبيسة الانبهار بالنموذج الغربي، وتتطلع إلى تقمصه في نظام الحكم، وفي شأن المرأة، وفي النظام الاقتصادي، وفي التعليم، دون إدراك أن بناء رؤيتهم الكونية الروحية الكامنة لا تتوافق مع الرؤية الكونية المادية الحيوانية الغربية؛ ولذلك نتج لديهم وضعٌ هجين له من الرؤية الغربية مظاهره، ويستتر فيه التشوه الفكري والثقافي الذي جعل أفراد الأمة يفتقدون الوعي والغاية؛ الأمر الذي مكَّن للفساد والاستبداد في مجتمعاتهم.

إن إصلاح الفكر ومناهج الدعوة وجهودها في تقديم التصور الحياتي الإسلامي المتكامل هو العامل الأهم الذي يقدم البديل للحضاري الغربي، ولو أدرك العاملون والدعاة

والحركات الإسلامية أهمية هذا الدور، لتمَّ لهم ما يتطلعون إليه في واقع مجتمعاتهم، في السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم وسواها.

إن ضعفنا في فكرنا، وقصور جهود الدعوة الفعَّالة في واقعنا، وإن التحدي الكامن في عقيدتنا ورؤيتنا الكونية الروحية الأخلاقية، هي السبب في خوف الغرب المادي الحيواني منًّا، كما يفسر جهوده الدائبة في حروبه الشرسة ضد حركات الدعوة والفكر في عالمنا الإسلامي.

إننا يجب أن ندرك وأن نعي توجيه الرسول ﷺ للأمة بشأن جهود الدعوة وتطوير التطبيقات والمفاهيم الإسلامية، وذلك هو عنصر الزمان والمكان، ولذلك نبه عليه الصلاة والسلام إلى أمر « تجديد الدين » كلما تقادم الزمن (مئة عام).

إن عمل الدعوة وحركاتها يجب أن ينصرف إلى مجال التجديد الفكري والتبليغ بكل الوسائل، وخاصة في مجال التربية والتعليم، بما يخدم تمكين قيم الإسلام ومقاصده، بدءًا بالأسرة والمدرسة والمسجد والجمعة والإعلام والنوادي الفكرية والاجتماعية للصغار والكبار، وفي المجالات التي تخدم السلوك والمظهر واللباس من المنظور الإسلامي.

لقد تمكنت الأقلية الصهيونية من السيطرة على شعوب الغرب ومقدراته عن طريق السيطرة على الفكر والوعي،

وذلك بواسطة السيطرة على مؤسسات التعليم العالي، وعلى الإعلام والبنوك والمصارف والمؤسسات المالية بما مكّنها من التزييف والتضليل، ومن شراء الساسة لتمكينهم من استغلال تلك الشعوب، وشراء ساستهم والسيطرة على مؤسسات الحكم في بلادهم، وجرِّهم إلى سياساتٍ ومعاركَ لا تخدم هذه الشعوب ولا تخدم مصالحها، وهو ما عبر عنه سياسي من قمة الهرم السياسي في تلك البلاد وهو جيمي كارتر؛ لأنه كما قال لم يعد سياسيًّا، ولأهمية ما قال ثاروا عليه وأثاروا عليه عملاءهم، ومثله محاضير محمد. وهناك قائمة طويلة سوداء من الذين تجرؤوا وكشفوا عورات تلك الأقلية الصهيونية المسيطرة.

إننا نخطئ إذا لم نعرف أهمية دور حركة النورسيين، وسواها من حركات الدعوة ومنظماتها، كحركة « قولن » ومدارس تحفيظ القرآن في التجربة التركية، وما حققته في ظروف لا تقل عن ظروف العالم العربي، إن لم تكن أشد وأقسى، بحكم الموقع والتاريخ في علاقة تركيا والدولة العثمانية بأوربا.

لو ركزت الحركات الإسلامية على عمل الدعوة وتركت المجال السياسي لشبابها ليخوضوه بفكر نيِّر ومنافسة فعَّالة مع بقية الأطياف لتحقق بهم ما تصبو إليه الدعوة، وذلك لما يتميَّز به هؤلاء من فكر وتصورات وأخلاق ونزاهة، على ما نرى في تركيا، فكان ذلك هو المنهج المجرَّب.

إن جميع الاستبانات التي تم إجراؤها في المجتمعات العربية بينت أن الجميع يؤمنون بقيم الإسلام، وأن سلوكهم هو العكس، ولا تفسير لذلك إلا بجهل الأمة؛ لأن هناك قصورًا في عمل التوعية الإسلامية، وقصورًا في الفكر وفي التجديد وفي التنزيل على واقع العصر وتحدياته وإمكاناته، وقصورًا في الفكر التربوي، وفي التخلص من الخطاب الدعوي السلطوي المحبط.

بقدر ما تحقق مؤسسات الدعوة من استقلال، وما تبذله من جهد فكري ودعوي، تنجح الأمة في العمل السياسي والاقتصادي، وفي التقدم المادي والحضاري فتلك سنة الله ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح: ٢٣] و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١].

فالدعوة، ثم الدعوة، ثم الدعوة، لمن شاء الإصلاح والنجاح بإذن الله.

الفرق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية:

وأخيرًا فإن من المهم أن نضع هذه التفرقة نصب أعيننا؛ لأن مفهوم **العلمانية** المطلق، بمعنى مجرد الفصل بين الحكم والسياسة، وبين الدين، يجعله مصطلحًا ومفهومًا مرفوضًا من الإسلاميين، وهو مليءٌ بخلفيات نفسية، تجعله يعني التغريب، والحجر على الإسلام، والدعوة إلى التحلل الأخلاقي.

والحقيقة هي أن عقيدة الغرب الاجتماعية، ليست مجرد

علمانية تعني الفصل بين السلطة والدين، ولكن العلمانية في الغرب، وخاصة في أوربا، تعني أيضًا **الليبرالية** الاجتماعية، أيًّا كان التوجه الاقتصادي، رأسماليًّا كان أم اشتراكيًّا أم شيوعيًّا.

وترجع نشأة الليبرالية في أوروبا إلى ردة فعل الشعوب الأوربية على استبداد الكنيسة وفسادها حين استولت على السلطة واستبدت وأفسدت الحكم، فثارت الشعوب الأوربية وأزاحت سلطة الكنيسة وإملاءات كهنتها المستبدة، وبذلك لم يبق للكنيسة ما تقدمه، لأن ما تبقى لديها من النصرانية ليس في جوهره إلا مجرد دعاوى هي أقرب إلى الخرافات، وهذا الأمر أوجد فراغًا في مجال العلاقات الاجتماعية، كان لا بد من أن يرتد الفرد فيه إلى الجانب الطيني وإلى نزواته الحيوانية لتكون هي المرجعية لما يفعله الفرد، وليس لأي فرد أن يملي على سواه مفهوم الصواب والخطأ، الأمر الذي أزال كل أساس للالتزام الأخلاقي إلا ما كان من ذلك قائمًا على أساسٍ مصلحيٍّ بحت، ففرطوا أكثر ما فرطوا في حق الأسرة، بكل ما جر ذلك إليه من آثار اجتماعية سيئة أقلقت الشعوب الغربية، دون أن تجد مرجعية أخلاقية روحية تخرجها منها وتردها إلى الفطرة الغائية التكاملية السوية في الخلق.

أما الكنيسة فقد تُرِكَ لها حريةُ مزاولة شكلياتها وخرافياتها التي لم يعد لها أثر في توجيه حياة المجتمع، وأصبحت شعوب الغرب في حالة فراغ روحي أخلاقي لا يبقي لهم في حياتهم

من هدف أو معنى سوى طلب اللذة والمتعة، وأن الفرد (الإنسان) هو المرجع، ومعنى هذا أن المرجعية الوحيدة لدى هذا الإنسان ومجتمعه في تقرير الصحيح والخطأ هي مرجعية ذاتية بحتة، ولا مجال فيها للتفرقة بين الفطري والمنحرف، أو الأخلاقي والبهيمي، وليصبح بذلك الماديون شعوبًا من اللاأدريين (Agnostics)، وهذا لا يعني أنهم ملحدون منكرون، ولكن هذا يعني أنهم ليس لديهم مرجعية هداية إلهية دينية وعقلية فطرية يلتزمون ثوابتها ويؤمنون بقيمها ومبادئها الفطرية الأخلاقية، ولذلك هم في لهاث تيه « اللاأدريين ». حيث السلوكيات تحركها دوافع رغبات وانحرافات بهيمية، والحق والصواب في فكرهم إصابات مشوهة منقوصة ليس لها مرجعية ملزمة أخلاقية ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ [الفرقان: ٤٤].

وحالة « اللاأدرية » هي السبب في رفض شعوب أوربا أن يُنَصَّ في دستور اتحادها ووثائقه على أن ثقافتها ثقافة مسيحية.

فحالة أوربا ليست مجرد علمانية، ولكنها « **علمانية ليبرالية** »، والليبرالية الاجتماعية هي المسئولة اليوم في المقام الأول عن التدهور الروحي والأخلاقي، وعن انهيار الأسرة وتفشي العنف الاجتماعي المتزايد في بلاد الغرب.

أما « **المدنية الإسلامية** » بالتعبير الذي يجب أن تدعى به

هي « علمانية » روحية أخلاقية؛ لأنها وإن كان المقصود بها إبعاد يد السلطة عن التعليم الديني وعن نشاط الدعوة، إلا أن الإسلام له بعده الروحي وقيمه الأخلاقية التي تخالط نفسية الإنسان المسلم، وبها يستشعر الالتزام في الحياة وفيما بعد الموت، ولذلك فالتعبير السليم عن الحالة الإسلامية أنها « مدنية إسلامية ».

وهذا المحتوى الروحي والأخلاقي الإسلامي الذي يدين به الإنسان المسلم، برغم كل ما خالط فكره ومناهج وسائله التربوية من تشويه، أحدث فصامًا بين العقيدة والسلوك، إلا أن التزامه النفسي الروحي يجعله في حراك مستمر لتفعيله في واقع حياته، وهذا الدافع النفسي الفطري العقلي الروحي هو طوق النجاة للأمة والإنسانية ليقودها مجددًا إلى بر السلام.

هذا المحتوى هو من أهم العناصر التي تجعل أوربا والغرب لا يرحبون بالحضور الإسلامي في مجتمعاتهم، ولا يرحبون بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، برغم أنها أخذت بجميع الوسائل الديمقراطية، وحققت أداءً اقتصاديًا رائعًا، وحققت بالفعل الفصل بين الحكم والسلطة والبرامج السياسية وبين الدين والنشاط الدعوي الديني وما يمثله من عقيدة روحية وخلقية وجعلته متروكًا لعمل مؤسسات الدعوة ومؤسساتها وهيئاتها الأهلية، أي أصبحت بمفهومهم أنها دولة « علمانية » « ديمقراطية »، والسبب في ذلك أنهم يعلمون أن الفصل بين

السلطة والدعوة الدينية أو ما يدعونه في تجربتهم « بالعلمانية » لا تعني عند المسلم قيمًا اجتماعية ليبرالية، بل هي قيمٌ روحية أخلاقية إسلامية، يخشون مما تحدثه من خلخلة وتأثير غير مرغوب فيه من قِبَلِ كهنة التحلل والانفلات الحيواني ومصالحهم التجارية في تجارة الرذائل الأخلاقية، وإدمان مجتمعاتهم عليها.

وهكذا، فإن المصطلح الصحيح للمجتمع الإسلامي ولنظام حكمه هو « المدنية الإسلامية »؛ حيث يعني أن الفصل بين الدعوة والتعليم الديني، وبين السلطة والحكم، يقصد منها أن لا يتمكن رجال السلطة من تشويه مبادئ الدين واستغلاله للسيطرة على جمهور الأمة لمصلحة الحكم والسلطة، واحتكار السلطة والثروة وتفشي الاستبداد والفساد.

* * *

ما أراه أن الأمة أمام مفترق الطرق ليتم الفصل، ويتم إزالة ما أصاب الفكر الإسلامي من تشوه بسبب مؤسسات الحكم، وما أصاب مفاهيم التربية الإسلامية من قصور بسبب جهل الدعاة بعلوم الفطرة الإنسانية، أي الحقائق العلمية بالفطرة الإنسانية، أي أن تكون العلوم الاجتماعية والإنسانية مجردةً من هدف توظيفها لرؤية الغرب الكونية الحيوانية، وذلك لمعرفة كيف تغرس عقيدة الإسلام وقيمه

وأخلاقياته في أساس نشأة الطفل حبًا لله الذي يحب عباده المؤمنين، بعيدًا عن السلطوية والتخويف وقهر الإرادة ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

إن من المهم للإسلاميين وللأحزاب الإسلامية، الالتزام والنضال من أجل حق الشعب في حرية اختيار من يحكم، وعلى أساسٍ من حق تعدد الأحزاب وتداول السلطة وفقًا لاقتناع جمهور الأمة، والوقوف في وجه أي حزب سياسي يعمل ضد هذه المبادئ، وكشفه وفضحه، واستخدام كافة الوسائل المشروعة القانونية ضده، وتنوير الرأي العام بمخاطر مبادئه وغاياته السلطوية، مع العمل الجاد، بالتعاون مع كافة المؤسسات والجماعات العاملة، لتمكين عقيدة التوحيد والاستخلاف، وحسن كرامة الإنسان وتكافله وقصد الحق والخير في سعي دروب الحياة، ونشر القيم والأخلاق الحميدة في سلوك أبناء الأمة، خدمةً للأمة وللإنسانية.

نسأل اللّه السداد والرشاد

إنه سميع مجيب الدعاء.



السيرة الذاتية للمؤلف

د. عبد الحميد أحمد محمد أبو سليمان:

• من أبناء مكة المكرمة، ولد بها عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، وتحصل على الثانوية من مدرسة تحضير البعثات (١٩٥٥م).

• حصل على بكالوريوس التجارة في قسم العلوم السياسية (١٩٥٩م) والماجستير في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة (١٩٧٣م).

• حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا بفيلادلفيا في الولايات المتحدة عام (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

• عمل أمينًا لاجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط بالمملكة العربية السعودية، ثم عضوًا في هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية (كلية التجارة سابقًا) بجامعة الملك سعود بالرياض، ورئيسًا لقسم العلوم السياسية فيها.

• من مؤسسي اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والاتحاد الإسلامي للمنظمات الطلابية، ورئيس مجلس الإدارة الأسبق لمدارس منارات الرياض.

• الأمين العام المؤسس للأمانة العامة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

• الرئيس المؤسس لمؤسسة تنمية الطفل، والمؤسس والرئيس السابق لجمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومؤسس المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية في أمريكا.

• رئيس ومؤسس المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٨١م).

• مؤسس ومدير الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (١٩٨٨م – ١٩٩٩م).

• حاصل على الدكتوراه الفخرية من جامعة هامدرد (Hamdard) بنيودلهي (الهند) (٢٠٠١م).

• حاصل على الدكتوراه الفخرية من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (٢٠٠٨م).

• صاحب ومدير عام مكتب دار منار الرائد للاستشارات التربوية والتعليمية (الرياض) (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

• له عدد من الكتب والأبحاث والأوراق العلمية والفكرية التي تهتم – من المنظور الإسلامي – بالتغيير وبالجوانب الإبداعية الإصلاحية للأمة في العقيدة والرؤية الحضارية الإسلامية، وفي الفكر والمنهج والثقافة، وفي التربية وتحرير الإرادة والوجدان المسلم.

• **من مؤلفاته:**

– نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة (١٩٦٠م).

– النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية (١٩٧٣م).

– أزمة العقل المسلم (١٩٨٦م).

– في إسلامية المعرفة: الخطة والإنجازات (بالاشتراك) (١٩٨٦م).

– الإنسان بين شريعتين (٢٠٠٧م).

– العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار: رؤية إسلامية (٢٠٠٢م).

– رؤية اجتهادية بشأن فهم قضية ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية (٢٠٠٣م).

– أزمة الإرادة والوجدان المسلمين (٢٠٠٤م).

– الرؤية الكونية الحضارية القرآنية (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

– والإصلاح الإسلامي المعاصر.

• له إسهامات هامة في إقامة عدد كبير من المؤتمرات والندوات الفكرية والثقافية العالمية وأعمالها المنشورة.

* * *

رقم الإيداع ٢٠١١/١٣٥٢٠

الترقيم الدولي I.S.B.N 978-977-5059-53-6